بحث بعنوان

تمكين المرأة اقتصادياً .. توجه متجدد نحو تنمية مستدامة

إعـداد

د/ هدى ابراهيم أحمد هلال

مدرس المحاسبة بقسم العلوم الإقتصادية والقانونية والإدارية –

كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية – جامعة عين شمس

د/ مها رضوان محمد محمد مصطفى

دكتوراه الفلسلفة في الإقتصاد–

كلية التجارة – جامعة عين شمس

محاضر بكلية الدراسات العليا والبحوث البيئية –

جامعة عين شمس

مقدمة البحث

المحور الأول : دمج المرأة مجتمعيًا وآليات التمكين وأهدافه

١. مفهوم مصطلح التمكين الاقتصادي للمرأة
٢. أهداف وأهمية التمكين الإقتصادي للمرأة
٣. أبعاد ومتطلبات التمكين الإقتصادي للمرأة
٤. النظريات المفسرة لتمكين المرأة في المجتمع
٥. المشاركة النسائية في القوى العاملة
٦. محفزات سد الفجوة بين الجنسين

المحور الثاني : الجهود التي تتم لدعم توجه المرأة نحو التنمية المستدامة

١. استراتيجية تمكين المرأة ٢٠٣٠ (أهداف ومؤشرات)
٢. مشروعات ومبادرات تنافسية وتوعية متجددة
٣. شراكات وبرامج دعم دولية

المحور الثالث : العوائد والمكاسب

١. تحسين جودة الحياة
٢. دعم التنمية المستدامة
٣. ريادة محلية وقارية
٤. نموذج يحتذى به عالميًا

تمكين المرأة اقتصادياً .. توجه متجدد نحو تنمية مستدامة

الملخص

التمكين الاقتصـــادي للمرأة هو أحد محاور الاســـراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، وتسعى الاسراتيجية إلى تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تنمية قدرات المرأة لتوســيع خيارات العمل أمامها، وزيادة مشــاركتها في قوة العمل، وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيف النســـاء في كافة القطاعات بما في ذلك القطاع الخاص، وريادة الأعمال، وتقلد المناصب الرئيسية في الهيئات العامة والشـركات، وذلك من خال تهيئة الفرص لمشـاركة اجتماعية أكبر للمرأة وتوسـيع قدراتها على الاختيار، ومنع الممارســات التي تكرس التمييز ضـــد المرأة أو التي تضر بها، سواء في المجال العام أو داخل الأسرة. والتمكين الاقتصادي للمرأة واحد من أهم الأولويات الوطنية والتي تأتي تماشـيا مع ما جاء في الدسـتور المصـري لعام ٢٠١٤ الذي أكد علي مبدأ عدم التمييز والمساواة بين الجنسين في الحصول على الفرص في كافة المجالات.

ويهدف محور التمكين الاقتصادي للمرأة إلى تحسين قدرة المرأة وفرصها للمشـــاركة في ســـوق العمل، ونشـــر ثقافة ريادة الأعمال بين النســـاء والفتيات، وخُصـص لدعم وصـول المرأة الرائدة إلى الخدمات المالية وغير المالية في مراحل مختلفة من رحلة ريادة الأعمال بداية من الفكرة وحتى نمو الأعمال، من خلال تزويد رائدات الأعمال بالأدوات الأســاســية والمخصــصــة لتحقيق أقصــى قدر من التطوير لأعمالهن وشـــغل حيز في بيئة ريادة الأعمال في مصـــر. وتحت هذا المحور، تحقق العديد من الإنجازات من بينها؛ أن مصـر تعد الدولة الثانية عالميًا التي تطلق جائزة ختم المسـاواة بين الجنسـين، وفاز بها جهاز تنمية المشـروعات

الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر كأول جهة تحصل على الختم في مصر والمنطقة العربية، وقام البنك المركزي المصري بتوقيع مذكرة تفاهم غير مسبوقة عالميًا مع المجلس القومي للمرأة، وأطلقت مصر محفز سد الفجوة بين الجنسين مع المنتدى الاقتصادى العالمى ويُعد منصة للتعاون بين القطاعين الحكومي والخاص لدعم تمكين المرأة، وتم إطلاق برنامج الادخار المالي تحت عنوان«نموذج مجموعات الادخار والقروض في القرى» واستفاد منه أكثر من ١٨٠٠٠ سيدة، وتم إطلاق حملات توعية للمرأة المصرية في جميع محافظات مصر بالمنتجات المالية والمصرفية، وحملة إعلامية مخصصة للشمول المالي وزيادة المعرفة والثقافة المالية لتغيير الثقافة المجتمعية المغلوطة، وأطلق مشروع«تمكين المرأة وتعزيز الشمول المالي والاقتصادي بريف مصر: الاستجابة لكوفيد-١٩». ويستهدف تطوير نموذج رقمي للادخار والإقراض وتعزيز التمكين الاقتصادي وريادة الأعمال للمرأة.كما انخفض معدل البطالة بين النساء إلى ٢١.٧٪، وزادت نسبة النساء اللائي يحملن حسابات بنكية إلى ثلاثة أضعاف، ومن يملكن شركات خاصة والمستثمرات في البورصة إلى ثلاثين بالمئة، واستفادت النساء من قروض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بنسبة ٧٠٪، وبلغت نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل ١٨٪، ومعدل تخلف النساء عن سداد القروض أقل من ١٪.

الكلمات المفتاحية : تمكين المرأة – التعليم – التمكين الإقتصادي – ريادة الأعمال – الشمول المالي – التنمية الإقتصادية – تنمية مستدامة – القوي النسائية العاملة – الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠– تأهيل المرأة – صنع القرار– رائدات الأعمال.

ABSTRACT

The economic empowerment of women is one of the axes of the national strategy for the empowerment of Egyptian women 2030. The strategy seeks to achieve the economic empowerment of women by developing women's capabilities to expand their work options, increase their participation in the labor force, and achieve equal opportunities in employing women in all sectors, including the private sector. , entrepreneurship, and occupying key positions in public bodies and companies, by creating opportunities for greater social participation for women, expanding their capacities to choose, and preventing practices that perpetuate discrimination against women or that harm them, whether in the public sphere or within the family.Women's economic empowerment is one of the most important national priorities, which comes in line with what was stated in the Egyptian Constitution of 2014, which emphasized the principle of non-discrimination and gender equality in access to opportunities in all fields.

The Women's Economic Empowerment axis aims to improve women's ability and opportunities to participate in the labor market, and spread the culture of entrepreneurship among women and girls. Female entrepreneurs with basic and customized tools to maximize the development of their businesses and occupy a space in the entrepreneurial environment in Egypt.Under this axis, many achievements have been made, including; Egypt is the second country in the world to launch the Gender Equality Seal Award, and the Small, Medium and Micro Enterprise Development Agency won it as the first entity to receive the seal in Egypt and the Arab region. The Central Bank of Egypt signed an unprecedented memorandum of understanding with the National Council for Women. The catalyst for bridging the gender gap with the World Economic Forum, which is a platform for cooperation between the public and private sectors to support women's empowerment, and the financial savings program was launched under the title "The Model of Village

Savings and Loans Groups" and benefited more than 18,000 women, Awareness campaigns for Egyptian women were launched in all governorates of Egypt on financial and banking products, and a media campaign dedicated to financial inclusion and increasing financial knowledge and culture to change the misguided societal culture, and the project "Empowering Women and Promoting Financial and Economic Inclusion in Rural Egypt: Response to Covid-19" was launched. It aims to develop a digital model for savings and lending and to promote women's economic empowerment and entrepreneurship.

Keywords: Empowerment of women - education - economic empowerment - entrepreneurship - financial inclusion - economic development − Sustainable development - the female workforce - the national strategy for women's empowerment 2030 - women's rehabilitation - decision-making - women entrepreneurs.

مقدمة

كانت المرأة المصـــرية على مر التاريخ حاضـــرة بقوة في كل المشـــاهد السـياسـية، والإقتصـادية، والاجتماعية، التي وقفت فيها بجانب الرجل تنفيذا للتكليف الإلهي بإعمار الأرض وبناء الحضـارة الإنسـانية. وما بين حالات صـعود وهبوط لقوة الدولـة المصـــرية على إختلاف عصـــورها، مـا بين فرعوني، ورومـاني، وقبطي، وإسـلامي.. وصـولا إلى عصـرنا الحديث، كانت حقوق ومكتسـبات المرأة المصـرية في حالة غير ثابتة، وكانت حالات الحراك النسـوي مسـتمرة، سـواء على مسـتوى تغير الموروثات وسن التشريعات، أو نيل دعم القيادة السياسية بإصدار قرارات تتيح فرصا للتمكين السياسي في بعض دوائر صناعة القرار، ولو على إستيحاء لبعض الوقت.

إن إندماج المرأة في النشاط الاقتصـادي تدفع عجلة النمو الاقتصـادي، بدلا من كون هذا النصـف يسـعى حاليا لمجرد البقاء ويشـكل عالة على المجتمع، وإرتفاع نسـبة مشـاركتها في سـوق العمل يؤدي إلى تحقيق العديد من المكاسـب الاقتصـادية، منها الحصـول على فرص التوظيف التي تؤمن لها مصـدراً دائما للدخل، كذلك تحقيق الاســتغلال الأمثل للموارد البشــرية المتاحة على المســتوى القومي، مما يؤدي إلى الوصـول إلى معدلات النمو الاقتصـادي المسـتهدفة، ورفع القدرة التنافسـية للمرأة في سـوق العمل،أكد الدسـتور المصـري ٢٠١٤ على قيم العدالة والمسـاواة حيث إشـتمل على أكثر من ٢٠ مادة دستورة لضمان حقوق المرأة في شتى مجالات الحياة.

وتعد مصـر هي الدولة الأولى في العالم التي أطلقت الاسـتراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصـرية ٢٠٣٠ بما يتوافق أهداف التنمية المسـتدامة، مما يؤكد إيمان الدولة بالدور الرائد للمرأة المصـــرية في النهوض بالمجتمع، وضـــرورة تمكينها في خارطة طريق للحكومة المصـرية لتنفيذ كافة البرامج والأنشـطة الخاصـة بتمكين المرأة من خلال تنمية قدرات المرأة لتوسـيع خيارات العمل أمامها، وزيادة مشـاركتها في قوة العمل، وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيف النســـاء في كافة القطاعات بما في ذلك القطاع الخاص، وريادة الاعمال، وتقلد المناصـــب الرئيســـية في الهيئات العامة

والشـــركات، وذلك من خلال تهيئة الفرص لمشـــاركة اجتماعية أكبر للمرأة وتوســـيع قدراتها عى الاختيار، ومنع الممارسات التي تكرس التمييز ضد المرأة أو التي تضر بها، سواء في المجال العام أو داخل الأسرة.

ولذلك تعتبر المرأة مفتاح التنمية المســـتدامة، وأن جميع القضـــايا التي تتعلق بالمرأة مرتبطة بجميع المجالات، ويجب من معالجتها بطريقة متكاملة إذا أردنا تحقيق التنمية المســـتدامة على المدى الطويل، حيث أن تمكين المرأة وتحقيق التنمية والاقتصادية والمساواة بين الجنسين يعتبر أساسا من الأسس الضرورية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، والتي من خلالها يعم الأمن والسلام المجتمعي والرخاء، كما أن توفير التكافؤ أمام الفتيات والنساء في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والعمل المناسب والتمثيل في العمليات الاقتصادية والسياسية واتخاذ القرارات سيكون بمثابة وقود لتحقيق التنمية الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

كانت مصـــر الأولى عالميا فى إطلاق اســـتراتيجية وطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ بما يتوافق وأهداف التنمية المستدامة، وقد اعتمدها رئيس الجمهورية فى عام ٢٠١٧، وأنشـئ مرصـد المرأة المصـرية لضـمان متابعة تنفيذها. وأبرزت الملامح الأساسية للموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي في مصر أن ١٤٪ من الموازنة العامة للدولة موجهة بشكل مباشر لقضايا المرأة فى الفترة بين ٢٠١٥-٢٠١٦ - ٢٠١٩-٢٠٢٠ وهو يعد ٥٠٪ زيادة فى الموازنة المخصصة للمرأة خلال الأعوام الخمسة لهذه الفترة. وفى عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ ستتم زيادة بنسبة ٧٥ % فى المخصصات المالية لدعم ملف المرأة مقارنة بمخصصات عام ٢٠٢٠/٢٠٢١. وتعد قضية التمكين الاقتصادي للمرأة من الأولويات الوطنية التي تسعى الحكومة المصرية إلى تحقيقها بما يتماشي مع أهداف استراتيجية تمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، والتي يتم تنفيذها بدعم ومساندة حقيقية من القيادة السياسية المصرية الحكيمة التي تؤمن بأن تمكين المرأة يعد هو السبيل نحو تمكين المجتمع بأسره.

هدف الدراسة:

١. إبراز التقدم الملحوظ الذي حققته مصر في مجال تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين محليًا ودوليًا خلال السنوات الأخيرة بفضل الإرادة السياسية الداعمة لقضـــايا المرأة وترجمة حقوقها الدســتورية إلى قوانين واســتراتيجيات وبرامج تنفيذية.

٢. التأكيد على حرص الدولة المصـــرية بدعم وتمكين المرأة وتعزيز دورها فى بناء واسـتقرار الأسـرة والمجتمع باعتبارها شـريكًا رئيسـيًا في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

٣. العمل على تعزيز تواجد المرأة المصـــرية بقوة في الكثير من المشـــروعات الصـــناعية الاســتثمارية التي توفر الآلاف من فرص العمل وتعزز معدلات النمو الاقتصـــادي فضـــلاً عن وجود عدد كبير من رائدات الأعمال في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

وللمرأة أهمية بالغة في المجتمع والاقتصاد المصري ككل، وقد حظيت على مدار السـنوات الماضـية بإنفتاح آفاق جديدة أمامها لم تكن متاحة من قبل مهدت لها الطريق لمشـاركة واسـعة في كافة القطاعات الاقتصـادية، والسـياسـية، والاجتماعية، والثقافية، والتي سـاهمت في منح المرأة الفرصـة التي تسـتحقها لإثبات ذاتها ومكانتها وقدرتها على العمل، والكفاح من أجل مستقبل ورفعة الوطن.

ويتضـح تعاظم مسـاعي وجهود مصـر في تمكين المرأة عبر المؤشـرات التالية:

١- إعلان الرئيس عبدالفتاح السيسي ٢٠١٧ عامًا للمرأة المصرية.

٢- زيادة نسـبة تمثيل المرأة بمجلس الشـيوخ إلى ٤٠ نائبة بنسـبة ١٣.٣٪ عام ٢٠٢١.

٣- زيادة نسبة تمثيل المرأة بمجلس النواب إلى ١٦٢ نائبة بنسبة ٢٧.٤٪

٤- زيادة تمثيلها في التشكيل الوزاري إلى ٨ وزيرات بنسبة ٢٤.٢٪ عام ٢٠٢١.

٥- تعيين أول سيدة محافظ في محافظة البحيرة (٢٠١٧) وفي دمياط (٢٠١٨).

٦- زيادة عدد القاضيات بالمحاكم المصرية إلى ٦٦ قاضية بنسبة ٥٧.١٪.

٧- تعيين ٣ سيدات بمنصب رئيس هيئة النيابة الإدارية على التوالي منذ عام ٢٠١٧.

٨- تعيين ٣٧ مستشارة بمنصب نائبات لرئيس هيئة قضايا الدولة، ليصبح إجمالي عدد المستشارات الحالي ٦٧٧ مستشارة.

٩- مجلس الدولة يستقبل السيدات على منصته للمرة الأولى في التاريخ.

١٠-خفض معدل البطالة بين الإناث بنسبة ١٦.٨٪ مقابل ٢٤.٨٪ لعام ٢٠١٤.

١١-ارتفاع نسبة الإناث العاملات بالقطاع الحكومي والعام من ٣٨.٦٪ إلى ٣٩.١٪ لعام ٢٠٢٠.

١٢-ارتفاع نسبة النساء اللاتي لديهن حسابات بنكية من ١٤٪ إلى ٢٧٪ خلال ٢٠٢٠.

١٣-إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠.

١٤-إقرار تشريعات هامة حفظت للمرأة حقوقها وجرمت العنف ضدها.

١٥-بلغ عدد الإناث ٤٨.٥ مليون نسمة من إجمالي عدد السكان بالداخل وفقًا لتقديرات فبراير ٢٠٢١؛ وفقًا لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

١٦-تحتل المرأة مكانة مميزة في المجتمع، حيث تتولى الوظائف العامة والنيابية والوزارية.

١٧-بلغت نسبة تمثيلها في الحقائب الوزارية ٢٤٪ بواقع ٨ سيدات في ٢٠٢١.

١٨-حصلت المرأة على ١٦٢ مقعدًا بمجلس النواب منها ١٤ بالتعيين.

١٩-بلغت نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل ١٥.٢٪، فيما أصبح معدل البطالة للإناث ١٦٪ مقابل ٥.٦٪ للذكور.

٢٠- استحوذت المرأة على نسبة ٦٢٪ من عدد المستفيدين من التمويل متناهي الصغر.

إشكالية الدراسة :

يعد تمكين المرأة المصـــرية إحدى أهم الأولويات خلال المرحلة الحالية للتغلب على التحديات التي تواجه الصناعات الصغيرة في ظل أزمة جائحة كورونا، والعمل من أجل خلق فرص تساهم في تعزيز وزيادة الاستثمارات بكافة قطاعات الدولة.

وتعمل الحكومة في الوقت الراهن، ممثلة في وزارة التجارة والصـــناعة، بالتعاون مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على مشروع المرأة في التجارة الدولية International Trade Project for womenالذي يدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للسيدات المصريات في قطاع الحرف اليدوية للاندماج في سلاسل القيمة المحلية والعالمية، والوصول إلى أسواق جديدة من خلال مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تطوير المنتجات وفقاً لمتطلبات السوق، وتدريبهم على تطوير الأعمال، والتجارة الإلكترونية، والجودة، والتعبئة والتغليف، وإعدادهم للمشـــاركة في المعارض والبعثات التجارية، والفعاليات الترويجية، ولقاءات توفيق الأعمال. ويستهدف المشروع تعزيز القدرات لثلاث مؤسسات داعمة للتجارة لتحسين وتطوير خدماتهم لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للسيدات، وربط الشركات الصغيرة والمتوسطة بالأسواق العالمية، للاستفادة من بيئة أعمال مهيأة، والحصول على خدمات دعم عالية الجودة لتحسين أداء أعمالهم وزيادة تنافسيتهم في الأسواق العالمية، بما يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر من خلال تطوير الأعمال، كما يسهم المشروع في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال خلق فرص عمل مستدامة وخاصة للسيدات، إلى جانب تعزيز بناء القدرات التصديرية للشركات المملوكة للسيدات، وتحسين توافقها مع متطلبات الأسواق الدولية، فضلاً عن ربط رائدات الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للسيدات بسلاسل القيمة العالمية مما سيكون له أثر بالغ في زيادة دخل الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للسيدات في مصر، وتحسين مستوى معيشة السيدات.

وفي ضـــوء ما تقدم تتحدد مشـــكلة الدراســـة في محاولتها الإجابة عن التساؤلات التالية:

١- ما وضع تمكين المرأة اقتصاديًا في مصر ؟

٢- ما معوقات تمكين المرأة اقتصاديًا؟

٣- ما المقترحات والتوصـــيات اللازمة لتجاوز المعوقات وتعزيز تمكين المرأة اقتصاديًا لإحداث تنمية شاملة ومستدامة في كافة أرجاء مصر؟

أولًا: دمج المرأة مجتمعيًا وآليات التمكين

١- مفهوم مصطلح التمكين الاقتصادي للمرأة:

يعرف التمكين الاقتصـادي بأنه تقوية وتعزيز المرأة اقتصـاديا دخل يمكنها من تلبية احتياجاتها واحتياجات أســرتها، وكذلك تنمية قدراتها علي الوصـــول إلي تأســـيس مشاريع اقتصادية خاصة أو الحصول علي وظائف في المؤسسات الانتاجية والخدمية. أما عن التعريف الإجرائي للتمكين الاقتصـــادي، والذي اعتمد عليه فهو تعزيز قدرات ومهارات المرأة ورفع كفاءتها الانتاجية وزيادة مشـاركتها في سـوق العمل من خلال توفير فرص عمل أو إتاحة مشـــروعات تدر لها دخلا تســـتطيع من خلاله الاعتماد علي نفسها(١).

التمكين الاقتصـادي هو قدرة النسـاء والرجال على المشـاركة في عمليات النمو والمسـاهمة فيها والاسـتفادة منها بطرق تعترف بقيمة مسـاهماتهم وتحترم كرامتهم وتجعل من الممكن التفاوض على توزيع أكثر عدلاً لفوائد النمو. يزيد التمكين الاقتصـــادي من

(١) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ،(بدون تاريخ نشر)، نحو تفعيل برامج التمكين الاقتصادي للمرأة في المناطق الريفية: توصيات من واقع تجربة "تقدر نشارك".

وصـــول المرأة إلى الموارد والفرص الاقتصـــادية بما في ذلك الوظائف والخدمات المالية والممتلكات والأصول الإنتاجية الأخرى وتنمية المهارات ومعلومات السوق.([2])

إن التمكين الاقتصادي للمرأة شرط أساسي للتنمية المستدامة ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كما أن والتمكين الاقتصادي هو أيضا حق أساسي للمرأة.

التمكين الاقتصـادي للمرأة يأخذ سـياسـات عامة سـليمة ونهجًا شـاملاً والتزامًا طويل الأجل من جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية. يمكن للمانحين أيضًـــا زيادة استثماراتهم.([3])

فمن الملاحظ أن التبعية الاقتصـــادية للمرأة تؤدي إلى عرقلة قدرتها على رعاية نفســـها، لذلك يهدف التمكين الاقتصـــادي إلى زيادة في حجم مشـــاركة المرأة في ســـوق العمل، مدى استفادة المرأة من عائد المشاركة في التنمية، العمل على تمكين المرأة وزيادة قدرتها واعتمادها على الذات، من أجل إسهامها في الحياة الاقتصادية.

أشـــار المجلس القومي للمرأة في تقريره الأول عام ٢٠٠١ إلى مؤشـــرات التمكين الاقتصادي التالية - :

- زيادة الأنشطة والمشروعات التي تساعد في زيادة توليد الدخل للمرأة
- زيادة وتحســين مهارات المرأة ومعارفها التي تمكنها من المنافســة في ســوق العمل
- زيادة مشاركة المرأة في تنظيم وإدارة المشروعات
- المساواة النوعية في الأجور والرواتب عن نفس العمل وبنفس الكفاءة
- تزايد أعداد العاملات في مشروعات القطاع الخاص والعام والأجهزة الإدارية المختلفة
- قدرة المرأة على التصرف في دخلها الخاص بها

(2) Ferrant G and A. Kolev (2016), "The economic cost of gender-based discrimination in social institutions", Issues Paper, OECD Development Centre, Paris

(3) Dinkelman, T. (2011), "The Effects of Rural Electrification on Employment: New Evidence from South Africa", American Economic Review, Vol. 101, No. 7, (pp. 3078- 3108).

- زيادة فرص المرأة في الحصول على تسهيلات ائتمانية وذلك للحصول على قروض للحصول على دخل خاص بها.

ثمة ترابط وثيق بين التنمية الاقتصادية وتمكين المرأة؛ فالتنمية بحد ذاتها تحقق التمكين للمرأة، بينما يؤدي تمكين المرأة إلى تغيرات في عملية صنع القرار من شأنها أن تؤثر في التنمية تأثيراً مباشراً. لكن خلافا لما يدّعيه بعض أكثر صناع السياسات تفاؤلا، ليس من المؤكد أن تتسبب دفعة واحدة في مجال حقوق المرأة في إطلاق النمو في حلقة تأثير إيجابي متبادل، يعزز فيها تمكين المرأة والتنمية من أحدهما للآخر، وتصبح المرأة في نهاية المطاف شريكا ندًّا في مجتمعات أكثر غنى(٤)

إن التنمية الاقتصادية وحدها غير كافة لضمان إحراز تقدم كبير في جوانب مهمة من عملية تمكين المرأة، وخاصة إحراز تقدم كبير في قدرات صنع القرار لديها في مواجهة التصورات النمطية السائدة عن قدرات المرأة. وفي المقابل، يؤدي تمكين المرأة إلى تحسين بعض جوانب رفاهية الطفل (ولاسيما الصحة والتغذية) لكن على حساب بعض الجوانب الأخرى (التعليم). ولتحقيق المساواة بين الجنسين، وهو في رأيي هدف منشود جداً بحد ذاته، لابد من مواصلة تبني سياسات تفضّل المرأة على حساب الرجل، وقد يكون ذلك ضروريا لفترة طويلة من الزمن.(٥)

٢- اهداف وأهمية التمكين الاقتصادي للمرأة

تعد المشاركة الاقتصادية الهادفة للمرأة جزءًا لا يتجزأ من تحقيق قدر أكبر من الأمن والاستقرار في جميع أنحاء العالم. عندما يتم تمكين المرأة اقتصاديًا ، فإنها تستثمر في أسرها ومجتمعاتها ، مما يحفز النمو الاقتصادي ويخلق مجتمعات أكثر استقرارًا.

---

(٤) وسيم حسام الدين الأحمد، التمكين السياسي للمرأة العربية. الرياض. مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة (٢٠١٦).

(٥) نشوى توفيق ثابت، تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية : دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة (٢٠٠٤).

كما يعد تسريع التمكين الاقتصادي للمرأة أمرًا بالغ الأهمية لضمان قدرة البلدان النامية على تحقيق الاعتماد على الذات اقتصـــاديًا والانتقال من كونها شـــريكة في المساعدة إلى شركاء تجاريين.(٦)

كما أن فوائد المرأة في الاقتصـــاد كبيرة حيث تتمتع البلدان ذات التوازن الأكبر بين الرجال والنسـاء في مكان العمل والقوى العاملة بنمو وابتكار واسـتقرار أكبر والشـيء نفسـه ينطبق على الشـركات التي لديها نسـبة أعلى من النسـاء في القيادة والإدارة والقوى العاملة تتفوق في الأداء على تلك التي لديها عدد أقل من النسـاء، فنجد أنه كلما اتسـعت فجوة الفرص بين الرجال والنسـاء كان هناك تحدي غير سـلمي للمرأة في المجتمع وعلى عكس ذلك فإن الدول التي تتمتع فيها المرأة بفرص متسـاوية هي أكثر عرضـة للازدهار وحل التحديات سلمياً.

وغالبًا ما تشـتمل بيئة النشـاط الاقتصـادي في أي بلد على العديد من الحواجز التي تضر بالمرأة أثناء سعيها وراء فرص العمل والأعمال والاستثمار، وعلى نطاق واسع ، تشـــمل البيئة التمكينية للمرأة في الاقتصـــاد الإطار القانوني والتنظيمي والســـياســـات والممارســـات (القطاعين العام والخاص) ، والأعراف الاجتماعية التي تدعم المرأة للعمل في الاقتصـاد الرسـمي ، أو تحسـين الظروف الأسـاسـية للمرأة العاملة في الاقتصـاد غير الرسـمي وعلى العكس من ذلك فإن كل من هذه العوامل ، إذا لم تتم معالجتها ، يمكن أن يعيق التمكين الاقتصادي للمرأة.(٧)

أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة

وفيما يتعلق بالأهمية نجد أن رائدات الأعمال قوة ســـوقية متنامية ، وتعمل كمصـدر حيوي للابتكار وخلق فرص العمل وتغذية النمو الاقتصـادي ومع ذلك لا تتمتع

(6) OECD (2019, forthcoming), "Breaking down barriers to women's economic empowerment", Development Policy Paper, OECD, Paris

(٧) المنظمة العربية للتنمية والإدارة(٢٠١٧): التمكين الإقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، هيئة التحرير، مج٣٧، ع٣، ص: ٢١٦

الشـــركات المملوكة للنســـاء بفرص متســـاوية للوصـــول إلى رأس المال اللازم لتحقيق الاستقرار أو التوسع. تفتقر رائدات الأعمال أيضًا إلى الوصول إلى الأسواق ، ومعلومات السـوق ، والخدمات الرقمية ، والشـبكات ، والإرشـاد ، والموارد الأخرى التي تمكنهن من التغلب على عقبات بدء الشركات وتنميتها وكذلك التواصل مع المشترين كما هو الحال مع التمويل ، فإن بعض هذه الحواجز نظامية وبعضـــها الآخر فردي تتطلب الحواجز المنهجية إصلاحات مؤسسية.(٨)

يرتبط التمكين الاقتصـــادي للمرأة بالعديد من المعايير التي تؤدي إلى نجاح المؤسـسـات داخل الدولة ، وتميزها والوصـول إلى الأهداف التي تسـعى إليها ، والتمكين يمكن أن يعبر عنه في صـور تفويض السـلطة واللامركزية وكذلك التحسـين المسـتمر ، والقيام بهيكل الفريق.(٩)

حتى تحقق المؤسسة أهدافها عليها أن تعزز من مشاركة المرأة في اتخاذ القرار المناسب ، بحيث يمكن إمدادهم بالمعلومات والخبرات والتجارب السابقة ، من خلال أحد الأســـاليب التي تتلاءم مع كافة المتغيرات والتحديات المســـتقبلية ، كما أن التمكين الاقتصادي يعد أحد ركائز الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة للدولة(١٠)

نظراً لأهمية التمكين الاقتصـادي فإنها هناك العديد من الدول التي تسـارع في تطبيقه كفلسـفة حديثة وأداه تسـاهم بفاعلية في تحقيق التنمية المسـتدامة، وتعزيز جهود وقدرات ومشاركة المرأة، كما أن التمكين الاقتصادي للمرأة يزيد القدرة على استخدام

(8) Ferrant G and A. Kolev (2016), "The economic cost of gender-based discrimination in social institutions", Issues Paper, OECD Development Centre, Paris

(٩) الطيب بو هلال، التمكين الاقتصـادي للمرأة الجزائرية بين القانون والواقع، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية , مج٧, ع١، جامعة زيان عاشور الجلفة، ٢٠٢٢، ص: ٥٨٩

(١٠) المرجع السابق، ص: ٥٨٩

طاقات البشر وتوجيهها بشكل سليم ومبتكر. (١١)

٣- أبعاد ومتطلبات التمكين الاقتصادي للمرأة

أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة

البعد الأول: هو الإحساس والمعنى ويقصد به هو أن تشعر بالإحساس بأهمية وجود المرأة بالعمل

البعد الثاني: القدرة وتعني إيمان المرأة بقدرتها على تحمل المسـؤولية والقيام بتنفيذ المهام بمهارة عالية

البعد الثالث: الإرادة وتعني إحساس المرأة بأن لها الحرية في أداء عملها

البعد الرابع: التأثير ويقصد به ان المرأة تكون على اعتقاد أن لها دور فعال بناء على القرارات التي تقوم باتخاذها، بالإضافة إلى السياسات التي يتأثر بها نظام العمل[١٢]

متطلبات التمكين الاقتصادي للمرأة

حتى يتم الوصـول إلى الأهداف الحقيقية للتمكين الاقتصـادي، فإن هذا يحتاج إلى بعض المتطلبات والتي يمكن توضيحها في النقاط التالية :

١.الثقة

وهي أساس التمكين الاقتصـادي ، فلابد أن تشـعر مؤسـسـات الدولة بأن المرأة يستحق منحها هذه الفرصـة ، وأن تثق الجهات المسؤولة بقدرتها على تحمل المسؤولية، وقد عرف الباحثين أن الثقة المتبادلة هي التي تجعل التعهدات صـادقة ، ويمكن الوثوق فيها والاعتماد عليها ، فعندما يثق المدير بموظفيه فإنه يعامله بأفضـلية عن غيره ، ويتضـح ذلك في صـورة إمداد المدير للموظف بالعديد من المعلومات التي تسـاعده في

(١١) راشـدي، خضـرة، قياس التمكين الاقتصـادي للمرأة العربية من خلال مؤشـر المرأة وأنشـطة الأعمال والقانون ٢٠٢١، مجلة الاقتصـاد والتنمية المسـتدامة , مج٥, ع١، جامعة الشـهيد حمه لخضـر الوادي – كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسـيير – مخبر اقتصـاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ٢٠٢١، ص: ١٠٦٧

(١٢) شـلبي، وفاء فؤاد(٢٠٢٢): دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة النوبية وعلاقته بقدرتها على اتخاذ القرارات، مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية , ع٣٩، ص: ٧٦٨

إنجاز أعماله، وتسهل عليه حرية التصرف ، وهذه الثقة هي التي تؤدي إلى التمكين في العمل[١٣]

٢.الدعم الاجتماعي

حتى تشعر المرأة بتأثيرها ، وبالتمكين الفعلي، فعليها أن تشعر بتأييد ودعم المسؤولين لها ، حتى تشعر بانتمائها الوظيفي

٣.فريق العمل

إن استراتيجية التمكين تحتاج إلى بيئة يتوفر فيها الثقافة التنظيمية التي تمكن جميع الأفراد من التفكير بإبداع وبحرية ، وهو المفتاح الرئيسي للتمكين الاقتصادي للمرأة ، فلا يمكن لأي جهة أن تتخلص وتعالج مشاكلها بمفردها ، بل هي تحتاج إلى الأشخاص الذين يتعايشون مع تلك المشكلة ، ولهذا السبب على الجهات المسؤولة ان تعزز مشاركة المرأة في حل المشكلات

٤.الأهداف والرؤية

حتى تطبق الدولة أسلوب التمكين الاقتصادي للمرأة عليها أن تكون أهدافها واضحة ، ورؤية واضحة ، وهذه الرؤية تتلخص في خطط لمواجهة الازمات وتحقيق التنمية المستدامة، وما هو الاتجاه الاستراتيجي ، وكل ذلك ينمي في المرأة الثقة في التصرف ، بدلاً من انتظار التوجيه، لأنهم بطبع يكون لديها علم برؤية وأهداف الدولة.

٥.الاتصال المستمر

إن الاتصال الفعال أحد أهم الأساليب الناجحة، التي تؤدي إلى سهولة تدفق المعلومات في المؤسسة، وهي بالطبع أحد أهم المتطلبات الأساسية في التمكين الاقتصادي هو تسهيل عملية وصول المعلومات إلى المرأة ، كونها تسهل عملية مشاركة الأفراد في حل المشكلات بشكل فعال ، وبالتالي سهولة في اتخاذ قرارات إدارية بفاعلية[١٤]

(13) OECD Development Centre (2018), Social Institutions and gender index Country Study Burkina Faso, OECD Development Centre, Paris

(١٤) خالد فوزي نصر، العلاقة بين دعم مؤسسات ريادة الأعمال للمرأة الريفية وتحسين نوعية حياتها، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية , ع٥٧, ج٣، ص: ٦٤٠

٤- النظريات المفسرة لتمكين المرأة في المجتمع

يوجد العديد من النظريات التي قدمت لتفسير ظاهرة تمكين المرأة في المجتمع منها ما يلي:

أ- نظرية الحاجات الإنسانية

تفترض نظرية الحاجات الإنسانية التي قدمها ماسلو Maslow أن حاجات الإنسان المختلفة تنتظم في سلم هرمي، وتشغل الحاجات الفسيولوجية من مأكل ومشرب وملبس ومأوي وغيرها قاعدة ذلك الهرم، ويعلو هذا المستوي الحاجة إلى الامن، ثم الحاجة إلى الحب والانتماء، ثم الحاجة إلى الاحترام والتقدير ثم أخيراً يحتل قمة الهرم الحاجة إلى تأكيد الذات، ويفترض أن الحاجات غير المشبعة تمثل المحرك الرئيسي للإنسان الذي يدفعه إلى العمل، وأن هذه الحاجات غير المشبعة ينبغي اشباعها قبل التحرك لمستوي أعلي من الحاجات علي السلم الهرمي(١٥).

ومن هنا يمكن القول أن مستويات تمكين السيدات الريفيات تتباين وفقاً للمستوي الذي تقف عنده كل سيدة من هرم الحاجات الإنسانية فهناك فئة من السيدات مازلنا يبحثن عن إشباع الحاجات الفسيولوجية، في الوقت الذي تسعي فيه فئة أخري إلى اشباع الحاجة إلى الأمن، في حين تسعي فئة ثالثة إلى اشباع الحاجة إلى الحب والانتماء، وهكذا ولعله من المرجح كذلك أن الاختلاف في مستوي الحاجات الإنسانية للسيدات الريفيات وفقاً لهذه النظرية، يتوقف علي بعض الخصائص والسمات المميزة لهؤلاء السيدات مثل: العمر، والمستوي التعليمي، ومستوي الانفتاح الثقافي، ومستوي الدافع الاحرازي، والمستوي المعيشي لهؤلاء السيدات الريفيات واستناداً إلى هذه النظرية كذلك يمكن القول أن بعض السيدات الريفيات إنما يسعين لتحسين مستوي تمكينهن

(١٥) محمد إبراهيم العزبي، المشاركة الشعبية في المجتمع المحلي، دراسات في التنمية الريفية، مركز الدراسات العلمية، الإسكندرية (١٩٩٩)، ص ص ٤١-٤٢.

الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ليقابلن مستوي احتياج أعلي مثل الحاجة إلى الشعور بالانتماء والاحترام وتقدير الذات(١٦).

ب- نظرية التبادل الاجتماعي

وتم عملية التبادل الاجتماعي من خلال تفاعل الأفراد التقابلي وجهاً لوجه عاكسة الأوجه النفسية والاقتصادية والاجتماعية ومؤدية الى إقامة قاعدة لعملية التبادل فيما بينهم مبنية علي أهداف التبادل الاجتماعي التى لا تتمثل في مجرد الحصول علي الأرباح المادية فقط، بل تشبع الاهداف التي يسعي الأفراد للحصول عليها من خلال الدخول في علاقات تبادلية لتشمل الاستحسان، والتقدير، والقبول الاجتماعي، والاحترام، والحب، والأمن، ومن الطبيعي أنه كلما أدي نشاط معين إلى حصول الأفراد علي قدر كبير من المكاسب السابقة كلما زادت درجة قيامهم بهذا النشاط (١٧).

ولتفسير أسباب تباين مستويات تمكين الريفيات في ضوء نظرية التبادل الاجتماعي يمكن القول بأن السيدات الريفيات يستجبن لجهود الدولة لتمكينهن ليحصلن علي مكافآت معينة، ويتوقف ذلك علي مدي اقتناعهن بأن الجهد والوقت والموارد الأخرى التي سوف يبذلنها لكي يستجبن لجهود التمكين سوف تعود عليهن في المقابل بمنافع شخصية أكبر واسرع من تلك التي يمكنهن الحصول عليها بالمصادر الأخرى المتاحة أمامهن إذا ما استثمرنا فيها ذلك الجهد والوقت والموارد، مما يمكن معه القول أن تباين مستويات تمكين السيدات الريفيات أنما يتوقف علي حجم الفوائد التي سيحصلن عليها من دخولهن في عملية التبادل الاجتماعي مع النظم الاجتماعية السائدة في مجتمعاتهن، ولعله من الواضح أن الموارد المتبادلة ليس من الضروري أن تكون من نفس النوع، علي سبيل المثال قد تستجيب المرأة الريفية لجهود التمكين من خلال تخصيص جزء من وقتها

---

(١٦) أمل مسعود محمود سالم، محددات تمكين المرأة المعيلة بمحافظة الفيوم، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الفيوم(٢٠١٣)، ص٣٧.

(١٧) Turner, Jonathan, The Structure of Sociological Theory, Third Edition,. The Dorsey Press, Homewood, IIIinoise(1982) ,245.

لتحقيق هذا الفرض وأيضاً من خلال تقديم النصح والمشورة لغيرها من السيدات للاستجابة لجهود الدولة في تمكينهن وذلك في مقابل الحصول علي مساعدات اقتصادية نظير ما قدمت من وقت وجهد لإنجاح عملية التمكين، أو في مقابل التقدير والاحترام واحترام مكانتها القيادية داخل المجتمع المحلي(١٨).

ج- نظرية الفعل الاجتماعي الإرادي

تعتمد نظرية الفعل الاجتماعي الإرادي لبارسونز علي المفترضات والمفاهيم الخاصة بثلاث فلسفات رئيسية هي: النفعية والوضعية والمثالية، وتفترض هذه النظرية أن الأفراد يسعون الى تحقيق أهداف شخصية في ظل مواقف وأوضاع معينة يتوفر فيها وسائل بديلة لتحقيق الأهداف، ولكنهم في سعيهم لتحقيق أهداف يكونون محدودين بعديد من الظروف الموقفية مثل خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية والبيولوجية وظروف بيئاتهم الطبيعية والأيكولوجية، كما أن سلوك الأفراد أيضاً يكون محدوداً بالقيم الاجتماعية والمعايير السلوكية والأفكار السائدة في المحيط الذي يعيشون فيه، وكل هذه المحددات الموقفية والمعيارية تؤثر علي قدراتهم في اختيار الوسائل التي يمكن أن تحقق أهدافهم من مختلف الوسائل البديلة

ووفقاً لهذه النظرية فإن السيدات الريفيات أثناء سعيهن لتحسين المستوي المعيشي لأسرهن وإشباع الاحتياجات الأساسية لأفراد الأسرة، سوف يلجأن الى المفاضلة ما بين عدة بدائل قد تتأثر ببعض العوامل الثقافية والمعيارية السائدة بالمناطق الريفية مثل: مستويات الانفتاح الثقافي السائدة، والتخطيط للمستقبل، ومستوي التماسك الأسري، ومستويات الطموح(١٩).

---

(١٨) أمل مسعود محمود سالم، مرجع سبق ذكره، ص٣٩.

(١٩) مروة طنطاوى متولى عبد الله، مظاهر التمييز ضد المرأة الريفية فى محافظة الشرقية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق(٢٠١٦)، ص٨٨.

د- مدخل الصراع القيمي

لمفهوم " القيمة " معان وتفسيرات متعددة، إلا أن معظم التعاريف المقترحة في علم الاجتماع تتفق علي وجود عنصر واحد بعينه في كل تعريف، وهو ذلك العنصر القائم في كل قيمة كتعبير عن الغايات والاهداف النهائية، أو كتحقيق لكل أغراض الفعل الاجتماعي، ويمكن تعريف القيم علي أنها الرغبات والأهداف المتفق عليها اجتماعياً، والتي تدخل في عمليات التعلم والتنشئة الاجتماعية، ويمكن تفسير أسباب تباين مستويات تمكين السيدات الريفيات، في ضوء تصارع قيمتين احدهما يفرضها نمط الحياة التقليدي للمرأة الريفية، والذي يترتب عليه تهميش دور المرأة الريفية في الحياة الاجتماعية، وإلزامها بالبقاء داخل المنزل لرعاية الزوج وشئون الأسرة، علاوة علي إهمال تعليمها ومحدودية فرص خروجها للعمل، ولاشك أن هذا النمط من الحياة التقليدية للمرأة الريفية لا يشجع كثيراً علي تحسين مستويات تمكينها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وحتى في حالة قيام الدولة بتوفير خدماتها الرامية إلى تحسين مستويات تمكين المرأة، فإن درجة استفادة المرأة الريفية من هذه الخدمات غالباً ما تكون ضعيفة بسبب القيم التقليدية التى تحد من فرص استفادة المرأة الريفية من مثل هذه الخدمات، أما القيمة الأخرى هى نمط جديد تخطط له الحكومة وتنادي به منظمات الدفاع عن حقوق المرأة، وهو نمط يشجع علي تفعيل دور المرأة في الحياة الاجتماعية، وتنمية معارفها ومهاراتها وقدراتها، مع الاهتمام بتعليمها ومحو أميتها، وتأهيلها للالتحاق بسوق العمل، كي تحظي بفرص متكافئة مع الرجل، ولعل هذه القيم الجديدة تشجع علي تحسين درجة استفادة المرأة الريفية من جهود وخدمات التمكين التي تبذلها الدولة ومنظمات الدفاع عن حقوق المرأة، وعلي ذلك يمكن القول أن التباين في مستويات تمكين السيدات الريفيات سيظل قائماً بالقدر الذي يبقي فيه الصراع القيمي بين القيمتين السابقتين(٢٠).

(٢٠) أمل مسعود محمود سالم، مرجع سبق ذكره، ص٤٠-٤١.

٥- المشاركة النسائية في القوى العاملة:

تشكل المرأة ما يزيد بقليل على نصف سكان العالم، لكن مساهمتها في المستويات المقيسة للنشاط الإقتصادي والنمو والرفاهية لا تزال أقل بكثير من المستوى الممكن، وهو ما ينطوي على عواقب إقتصادية كلية وخيمة، ورغم ما تحقق من تقدم ملموس في العقود القليلة الماضية، فلا تزال أسواق العمل في مختلف أنحاء العالم مقسمة على أساس نوع الجنس، ويبدو أن التقدم في مسيرة المساواة بين الجنسين قد تعطل بالفعل، فلا تزال مشاركة المرأة في سوق العمل أدنى من مشاركة الرجل، ومعظم الأعمال غير مدفوعة الأجر تقوم بها المرأة، كما يُلاحظ أن تمثيل المرأة في القطاع غير الرسمي وشرائح السكان الفقيرة يتجاوز تمثيل الرجل بكثير في الحالات التي تعمل فيها المرأة مقابل أجر، كثيرا تواجه المرأة فروقا كبيرة في الأجور بينها وبين نظائرها الذكور، وفي كثير من الدول. ولا يزال تمثيل المرأة منخفضا في المناصب العليا وفي مجال ريادة الأعمال(٢١).

أ- توزيع عمالة النساء وفقًا للقطاعات الاقتصادية:

١. قطاع التعليم هو أكثر القطاعات المستوعبة للعمالة النسائية. اتضح أن حوالي ١٨,٥٪ من عمالة النساء يعملن بقطاع التعليم وهو ما يمثل حوالي ٤٠,٥٪ من إجمالي المشتغلين بهذا القطاع(٢٢).
٢. قطاع الإدراة العامة والدفاع استوعب حوالي ٩٠٨ من إجمالي عمالة النساء عام ٢٠٠٦، وهو ما يمثل حوالي ٢١٪ من إجمالي العاملين بهذا القطاع.

---

(٢١) كاترين إيلبورغ؛ وآخرون، المرأة والعمل والاقتصاد: مكاسب الاقتصاد الكلي من مساواة
الجنسين، مذكرة مناقشات خبراء صندوق النقد الدولي، إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة وإدارة شؤون المالية العامة، ٢٠١٣، ص٩، ص٤.

(٢٢) وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء لعام ٢٠٠٦.

٣. خدمات الصحة والعمل الاجتماعي على الرغم من أن نسبة النساء في هذا القطاع لا تتعدى ٥٠٤٪ من إجمالي عمالة النساء إلا أن النساء يمثلون حوالي ٤٨,٦٠٪ من إجمالي العاملين بهذا القطاع.(٢٣)

وبالتالي تشير هذه المؤشرات إلى أن عمالة النساء تتركز في القطاعات الخدمية السابقة بينما تضعف مشاركة المرأة في قطاعات أخرى مثل قطاع التعدين وإستغلال المحاجر فهو أقل قطاعات النشاط الاقتصادي استيعابا لعمالة النساء حيث تمثل عمالة النساء به ٠,٠٨٪ من إجمالي عمالة الإناث، وتمثل النساء ٤,٢٢٪ فقط من إجمالي العاملين بهذا القطاع(٢٤).

ب- عمل المرأة في القطاع الحكومي:

تعكس المؤشرات تركزها في قطاع الخدمات، وقلما تصل فيه إلى المناصب القيادية فنجدها تمثل ٤٧٪ من إجمالي العاملين بالسياحة و ٤٤٪ من قطاع التأمينات والشئون الاجتماعية و٤٠٪ من إجمالي العاملين في قطاع التموين والتجارة الخارجية ونحو ٣٣٪ من العاملين في قطاع التعليم والبحوث والشباب و١١,٥٪ في قطاع الكهرباء والطاقة وفي البترول والثروة المعدنية وتمثل ١٨,١٪ و٤,٨ في قطاع النقل والمواصلات والطيران ومن الملاحظ عدم ترقي المرأة للوظائف العليا إلا بعد سن الخامسة والخمسين أي قرب نهاية حياتها الوظيفية(٢٥).

---

(٢٣) Mallcom, Pagne, Modern Social Work Theory, A critical Introduction, LTD, 1997.

(٢٤)الهادي، حامد ، المرأة والجمعيات الأهلية بين التهميش والتمكين: دراسة ميدانية في قرية الغار بالشرقية، العولمة وقضايا المرأة والعمل، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، التمكين كمفهوم إداري معاصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،(٢٠٠٣).

(٢٥) http://hawa.6rb.com/viw-3049-6-23-htm1.

تتركز النسبة الغالبة للنساء العاملات في القطاع الحكومي في قطاع التعليم، ثم في قطاع الصحة وفي المحليات. أما في قطاع الصناعة فقد باتت المرأة العاملة تمثل نسبة ٣٣٪ من إجمالي عدد العاملين في شركات القطاع العام للصناعة الدوائية. وهي نسبة عالية وتبشر بتضاؤل الفجوة النوعية فيه قبل قطاعات صناعية نوعية أخرى وذلك إذا سار توظيف المرأة فيها بمعدلات ثابتة. ويلاحظ أن الكثافة النسائية العاملة انتقلت من صناعة الغزل والنسيج المصرية التقليدية إلى صناعة أخرى وقد يكون السبب في ذلك هو تراجع حجم صناعة الغزل والنسيج المصرية أمام المنافسة الخارجية(٢٦). فإن الطابع الذي يغلب على مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية هو الطابق التقليدي الذي يمثل في النشاط الخدمي والزراعي، حيث تمثل نسبة المرأة في قطاعات الإدارة العامة، والصحة، والعمل الاجتماعي، وخدمات المجتمع والقطاع الزراعي ما يقرب من ٧٠٪ من المساهمة الكلية لها في سوق العمل(٢٧).

٦- محفزات سد الفجوة بين الجنسين

تبلغ نسبة النساء ما يقرب من نصف المجتمع في جميع المحافظات، ويرتفع العمر المتوقع لهن مقارنة بالرجال. غير أنه فيما يتعلق بباقي المؤشرات سواء التعليمية (الإلمام بالقراءة والكتابة والقيد بمراحل التعليم المختلفة) أو الخاصة بالعمل (نسبة النساء في قوة العمل) نجد أن هناك فروقاً بين النساء والرجال في جميع المحافظات ولكنها أكثر حدة في محافظات الوجه القبلي ذلك بالرغم من التحسن الذي طرأ على هذه المؤشرات لصالح النساء خلال الفترة (١٩٦٠- ٢٠٠٠/٢٠٠١) إلا أن الفجوة لا تزال كبيرة بين النساء والرجال فيما يتعلق بالإلمام بالقراءة والكتابة وقوة العمل والبطالة. ولكن هناك اهتمام متزايد بتعليم النساء مما ينعكس على ارتفاع معدلات قيد النساء في جميع مراحل التعليم

---

(٢٦) شيماء محمد تيمور أحمد على الوليلى، تمكين المرأة من تولى المناصب القيادية فى المجتمع المصرى، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الأسكندرية. (٢٠١٥).

(٢٧)http://www.newegypt.com/arabic/conf_papers/economics/4th_conf_economics_sahar_Nasr.doc

على نحو يفوق قيد الرجال في بعض الأحيان خاصة في المحافظات الحضرية وبعض محافظات الوجه البحري(مثل دمياط والدقهلية والإسماعيلية) وربما يرجع ذلك إلى تسرب أعداد من الرجال في هذه المرحلة العمرية إلى سوق العمل في القطاع غير المنظم(٢٨).

تم تدشين مُحفز سد الفجوة بين الجنسين بشكل رسمي في يوليو من العام الماضي، لكن سبق ذلك التجهيز على عدة مراحل، فخلال عام ٢٠١٩ وقعت الدكتورة رانيا المشاط، أثناء توليها حقيبة السياحة، خطاب نوايا مع المنتدى الاقتصادي العالمي، لتطبيق محفز سد الفجوة بين الجنسين في مصر، وفي نفس العام، تم اختيار المجلس القومي للمرأة، كمنسق وطني للمشروع، كما تمت دعوة الرؤساء المشاركين من القطاع الخاص، ومع بداية عام ٢٠٢٠ بدأت فرق العمل من القطاعين الحكومي والخاص إجراء الدراسات الخاصة بتدشين محفز سد الفجوة بين الجنسين في مصر ودراسة التجارب الدولية، قبل الإطلاق في يوليو، ومع بداية العام الجاري تم الانتهاء من وضع الخطة التنفيذية للمحفز التي من المقرر أن تستمر ثلاث سنوات(٢٩).

أ- الأطراف ذات الصلة المشاركون بمحفز سد الفجوة بين الجنسين في مصر

هيكل الحوكمة لمحفز سد الفجوة بين الجنسين في مصر، يضم وزارة التعاون الدولي والمجلس القومي للمرأة، كجهتين حكوميتين مشرفتين على المنصة، والمجلس القومي للمرأة، هو المنسق الوطني للمنصة، ومن القطاع الخاص، هناك أربعة رؤساء تنفيذيون مشاركون في رئاسة المحفز وهم رؤساء البنك التجاري الدولي وشركة القلعة القابضة وشركة ترافكو للسياحة، وشركة دلتا شيلد للاستثمار، كما يشارك ما يصل إلى

(٢٨)http://62.193.81.195/EGYHDR/docs/darb/cgyhdrstatus.asp%#Women

(٢٩) سبيكة النجار، الرؤية الأهلية لإستراتيجية التنمية، ندوة المرأة والتنمية، مركز معلومات المرأة والطفل من ٨-٩ نوفمبر، المنامة، البحرين،(١٩٩٧).

١٠٠ شـركة من القطاع الخاص وخبراء المجتمع المدني، للمناقشـة والعمل على تعزيز السياسات الخاصة بتمكين المرأة.(٣٠)

ب- أهداف محفز سد الفجوة بين الجنسين على المستويين الوطني والدولي

على المسـتوى الوطني يركز محفز سـد الفجوة بين الجنسـين على ٤ أهداف رئيسـية، هي إعداد النسـاء لعالم العمل ما بعد جائحة كوفيد ١٩، وسـد الفجوات بين الجنسـين في الأجور بين القطاعات وداخلها، وتمكين المرأة من المشـاركة في القوى العاملة، وتمكين المزيد من النسـاء للمشـاركة في الإدارة والقيادة. بينما على المسـتوى الدولي فإن المحفز في كل بلد هو جزء من الشـبكة العالمية لإيجاد حلول مشـتركة لسـد الفجوة من خلال المنتدى الاقتصادي العالمي .

ج- الإجراءات التنفيذية التي سـيعمل من خلالها محفز سـد الفجوة بين الجنسين

خلال الفترة الأخيرة وضـعت فرق العمل من وزارة التعاون الدولي، والمجلس القومي للمرأة، والمنتدى الاقتصـادي العالمي، خطة تنفيذية بناءً على الدراسـات التي تم تنفيذها على السوق المحلية يستغرق تنفيذها ثلاث سنوات وتتضمن ١٠ توصيات، ومن أهم ملامح الإجراءات التنفيذية المسـتهدف تطبيقها؛ دعم تمثيل المرأة في مجالس الإدارة وتقلد المناصـب القيادية، والعمل على إقرار السـياسـات التي من شـأنها التخفيف من التحديات التي تواجهها المرأة في الموازنة بين عملها ومسـئولية رعاية الأطفال، وتحفيز الاستثمار في القطاعين الحكومي والخاص في مجال رعاية الأطفال وكبار السن وإطلاق المبادرات للتوعية بأهمية المسئوليات التي تقوم بها المرأة، بالإضافة إلى العمل على تزويد المرأة بالمهارات والخبرات وتصـميم البرامج التي تمثل حافزًا لتنمية مهارات المرأة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات والعلوم والهندسـة والرياضـيات والذكاء

(٣٠) Robert, Adamsk, Social Work and Empowerment, Third Edition China. Palgrave, Macmillan,2003.

الاصطناعي(٣١). كما تتضمن الخطة التنفيذية تعزيز وتحفيز برامج الإرشاد وبرامج القيادة النسائية للشركات، وذلك من أجل تحسين سياسات الشركات في مجال المساواة بين الجنسين وتعزيز قيادة المرأة في مجالس الإدارة، وتنفيذ نماذج المساواة بين الجنسين من خلال بناء قدرات الجهات الحكومية المعنية لتوسيع الخدمات و السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي، وتطوير أدوات تحفيزية للقطاع الخاص، فضلا عن استخدام التسويق الرقمي من أجل مساعدة رائدات الأعمال والشركات الناشئة للوصول بشكل أفضل إلى الأسواق المحلية والعالمية(٣٢).

-جهود المرأة نحو تحقيق التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة: تعرف بانها عملية تهدف إلى توسيع فرص المواطنين بالعيش في رخاء وتحقيق العدالة، والحفاظ على جميع حقوقهم وحقوق الأجيال القادمة في ما يتم تحديده من أهدافهم.(٣٣)

يعد تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الرجال والنساء أمر في غاية الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة، وأن وضع حد لجميع أشكال التمييز ضد المرأة والفتيات هو حقا أساسيا من حقوق الأنسان، ولكنه له تأثير كبير في جميع مجالات التنمية الأخرى، حيث تعتمد درجة إسهامات المرأة الثقافية والاجتماعية على مدى الخدمات التي يتم تقديمها من المجتمع التي تساعدها على القيام بهذه الأدوار، والتي تتمثل في مراكز التدريب والتكوين المهني والوحدات الاجتماعية، ولذلك عملت المرأة جاهدة لتحقيق المساوة والعدالة بين الجنسين والحصول على جميع حقوقها في الصحة والتعليم والعمل اللائق والتمثيل في العمليات الاقتصادية والسياسية واتخاذ القرارات التي تتعلق بها، ولذلك نادت ب:-

---

(٣١) سلوى شعراوي، نحو تمكين المرأة العربية في مراكز السلطة وإتخاذ القرار، أعمال المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية، المجلس القومي للمرأة ،القاهرة، ٢٠٠٠.

(32) https://gate.ahram.org.eg/News/2614221.aspx

(٣٣) حماد، وليد، المنظمات النسائية الأردنية والتنمية المستدامة، مراكز الأردن الجديد للدراسات، عمان، ١٩٩٩.

١- القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك الاتجار بالبشر.
٢- القضاء على جميع أشكال التمييز ضد الفتيات والنساء في كل مكان.
٣- القضاء على جميع الممارسات الضارة مثل زواج الأطفال والزواج المبكر.
٤- العمل على ضمان حصول المرأة على جميع حقوقها من رعاية صحية والتعليم والعمل الملائم لها.
٥- تعزيز دور المرأة في عملية البناء والتنمية تجسيدا لمبدأ تكافؤ الفرص.

التحديات التي تواجه المرأة نحو تحقيق التنمية المستدامة:

١- تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية بشكل كبير والتي تمارس تأثيرها كمحددات رئيسة لأدوار التنموية للمرأة والرجل فضلا عن ضعف تفعيل بعض القوانين التي تتعلق بتمكين المرأة.
٢- تدني معدلات مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.
٣- ارتفاع معدل زواج القاصرات رغم تحديد قانون الأحوال الشخصية لسن الزواج وتأثيره الصحي على جسم المرأة وفي رفع معدلات وفيات الأمهات.
٤- ضعف الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني في برنامج تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية عند الأمهات.[٣٤]

ثانيًا: الجهود التي تتم لدعم توجه المرأة نحو التنمية المستدامة

١- استراتيجية تمكين المرأة ٢٠٣٠ (أهداف ومؤشرات)

بحلول عام ٢٠٣٠ تصبح المرأة المصرية فاعلة رئيسية في تحقيق التنمية المستدامة في وطن يضمن لها كافة حقوقها التي كفلها الدستور، ويحقق لها حماية كاملة ويكفل لها دون أي تمييز الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمكنها من الارتقاء بقدراتها وتحقيق ذاتها، ومن ثَم القيام بدورها في إعلاء شأن الوطن.

(34) Chopra, D. and E. Zambelli (2017), "No Time to Rest: Women's Lived Experiences of Balancing Paid Work and Unpaid Care Work", Brighton, International Development Studies

أهداف الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠

في المقام الأول تسعى الاستراتيجية إلى التأكيد على التزام مصر بحقوق المرأة ووضعها موضع التنفيذ وفقاً لما أقرته المواثيق الوطنية وعلى رأسها دستور ٢٠١٤، والاتفاقيات والمواثيق والاعلانات الدولية التي التزمت بها مصر. كما تسعى الاستراتيجية إلى الاستجابة للاحتياجات الفعلية للمرأة المصرية، خاصة المقيمة في ريف الوجه القبلي، والفقيرة، والمعيلة، والمسنة، والمعاقة، باعتبارهن الفئات الأولى بالرعاية، عند وضع الخطط التنموية من أجل توفير الحماية الكاملة لهن والاستفادة الكاملة من الطاقات والموارد البشرية والمادية لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص [٣٥]

كما نص عليه الدستور. وفي سبيل ذلك، تركز الاستراتيجية على تحقيق[٣٦]:

أ- **التمكين السياسي للمرأة** وتعزيز أدوارها القيادية من خلال تحفيز المشاركة السياسية للمرأة بكافة أشكالها، بما في ذلك التمثيل النيابي على المستويين الوطني والمحلي، ومنع التمييز ضد المرأة في تقلد المناصب القيادية في المؤسسات التنفيذية والقضائية وتهيئة النساء للنجاح في هذه المناصب.

ب- **التمكين الاقتصادي للمرأة** من خلال تنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل أمامها، وزيادة مشاركتها في قوة العمل، وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيف النساء في كافة القطاعات بما في ذلك القطاع الخاص، وريادة الأعمال، وتقلد المناصب الرئيسية في الهيئات العامة والشركات خلال تهيئة الفرص لمشاركة اجتماعية أكبر للمرأة وتوسيع قدراتها على الاختيار، ومنع الممارسات التي تكرس التمييز ضد المرأة أو التي تضر بها، سواء في المجال العام أو داخل الأسرة .

---

(35) Turner, Jonathan, The Structure of Sociological Theory, Third Edition, The Dorsey Press, Homewood, IIIinoise,1982.

(٣٦) مصطفى كامل السيد، رشا منصور، النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، منظمة المرأة العربية، ٢٠١٠.

ت- **التمكين الاجتماعي للمرأة** من خلال مساعدة النساء علىللحصول على حقوقهن في المجالات المختلفة، وتوفير خدمات التعليم والصحة للمرأة، وكذلك مساندة المرأة التي تعيش في ظروف صعبة بما في ذلك المرأة المسنة والمعاقة، وتمكين الشابات وزيادة مشاركهن الاجتماعية.

ث- **حماية المرأة** من خلال القضاء على الظواهر السلبية التي تهدد حياتها وسلامتها وكرامتها، وتحول بينها وبين المشاركة الفعالة في كافة المجالات، بما في ذلك كافة أشكال العنف ضد المرأة، وحمايتها من الأخطار البيئية التي قد تؤثر بالسلب عليها من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف العمل الجاد على(٣٧):

- تغيير ثقافة المجتمع نحو المرأة من خلال القضاء على كافة أوجه الإساءة التي تواجه المرأة المصرية وتصحيح الصورة الذهنية التي تشكلها وسائل الإعلام عن المرأة المصرية.
- تبني كافة فئات المجتمع لتمكين المرأة كمسؤولية جماعية، وتشجيعهم على المشاركة فيً تحقيق ذلك وخاصة من قبل الرجال والشبان .
- مساندة المرأة في الحصول على حقوقها القانونية كاملة ودون إبطاء، مع إعطاء اهتمام خاص للمرأة المهمشة والفقيرة والمعاقة، وتعديل قوانين الأحوال الشخصية بالصورة التي تضمن حصولها على حقوقها وتعظم فرص زيادة الترابط الأسري.
- تجديد الخطاب الديني فيما يتعلق بدور المرأة في المجال العام وأهليتها لتقلد المناصب العامة، وذلك في إطار تحديث الخطاب الديني ليتوافق مع متطلبات العصر.

(٣٧) علي عبد القادر، التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد (٢٢)، فبراير، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٧.

جدول رقم (١)

يوضح مؤشرات قياس الأثر لمحور التمكين الاقتصادي

مؤشرات قياس الأثر	السنة	القيمة المرصودة	المستهدف في ٢٠٣٠
نسبة المرأة المعيلة تحت خط الفقر	٢٠١٥	٪٢٦.٣	٪٩
نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل	٢٠١٦	٪٢٤.٢	٪٣٥
معدل البطالة بين الإناث	٢٠١٥	٪٢٤	٪١٦
نسبة النساء في وظائف إدارية	٢٠١٦	٪٦	٪١٢
نسبة النساء في وظائف مهنية	٢٠١٦	٪٣٨	٪٤٨
الدخل المكتسب المقدر (فجوة الدخل بين الذكور والإناث)	٢٠١٦	٪٢٩	٪٥٨
نسبة المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة	٢٠١٥	٪٢٢.٥	٪٥٠
نسبة الإقراض متناهي الصغر الموجه للمرأة	٢٠١٥	٪٤٥	٪٥٣
نسبة الإناث اللاتي لديهن حساب بنكي	٢٠١٥	٪٩	٪١٨

***المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء(٢٠١٩). الكتاب الإحصائي السنوي.**

٢- مشروعات ومبادرات تنافسية وتوعية متجددة

بلغت التمويلات التنموية، التى أبرمتها الحكومة، مع شـــركاء التنمية متعددى الأطراف والثنائيين، لدعم تمكين المرأة ومشـــاركتها فى الجهود التنموية، نحو٣.٣ مليار دولار ضـــمن المحفظة الجارية، لتنفيذ ٣٤ مشـــروعًا، فى مختلف القطاعات التنموية، ونستعرض أبرز المبادرات والبرامج التى تم إطلاقها خلال الفترة الماضية لسد الفجوة بين الجنسين. أصبحت مصر أول دولة فى قارة أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تطلق هذه المنصـــة التى تســـتهدف تعزيز الجهود المشـــتركة بين القطاعين الحكومى والخاص والمجتمع المدنى والشـــركاء الدوليين لتمكين المرأة اقتصـــاديًا؛ ويعد محفز ســـد الفجوة بين الجنسين أول تعاون مؤسسى بين وزارة التعاون الدولي والمنتدى الاقتصادى العالمي.

أبرز ملامح الإجراءات التنفيذية المستهدف تطبيقها ضمن محفز سد الفجوة بين الجنسين(٣٨)

والتى تتضمن دعم تمثيل المرأة فى مجالس الإدارة وتقلد المناصب القيادية، والعمل على إقرار السياسات التى من شأنها التخفيف من التحديات التى تواجهها المرأة فى الموازنة بين عملها ومسئولية رعاية الأطفال، وتحفيز الاستثمار فى القطاعين الحكومى والخاص فى مجال رعاية الأطفال وكبار السن وإطلاق المبادرات للتوعية بأهمية المسئوليات التى تقوم بها المرأة، بالإضافة إلى العمل على تزويد المرأة بالمهارات والخبرات وتصميم البرامج التى تمثل حافزًا لتنمية مهارات المرأة فى مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والهندسة والرياضيات والذكاء الاصطناعي.

مبادرة كمامة والهدف منها

تهدف المبادرة لإشراك النساء من صعيد مصر فى عملية إنتاج أقنعة الوجه الطبية، بدلا من صنع الملابس، لتظهر المرونة فى الوقت المناسب، وخلق قيمة مضافة، لينتج السيدات أكثر من ٣٠٠٠ قناع يوميًا؛ ومن خلال المبادرة قام البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة بتدريب نحو ٦٠٠ سيدة فى صعيد مصر على كيفية تصنيع الكمامات عالية الجودة.

برنامج تحسين فرص العمل للمرأة

البرنامج يهدف لتحسين فرص العمل للمرأة فى السوق المصري. وهو برنامج مدته ثلاث سنوات، ويهدف إلى تهيئة بيئة العمل فى القطاع الخاص، لتمكين السيدات من الحصول على فرص العمل، بما يدعم خطة التمكين الاقتصادى للمرأة.

---

(٣٨)يمن الحماقي، أسس إدماج النوع الاجتماعي في سباق التنمية في المجالات المرتبطة بالفرص، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٦.

المدارس المجتمعية بصعيد مصر

من بين المشـــروعات التى تعزز تمكين الفتيات من فرص التعليم المدارس المجتمعية التى تم تنفيذها بالشـــراكة مع برنامج الأغذية العالمى فى محافظة الأقصـــر، والتى تســـتهدف تقدم حزمة شـــاملة من الأنشـــطة التعليمية والتوعوية، حتى تكون مركزًا متكاملا للمعرفة لجميع أفراد القرية، فضـــلا عن رفع قدرات أمهات الأطفال وبلغ عدد السيدات اللاتى تم رفع ودعم قدراتهن من خلال المشروع، نحو ٢٣٠٩ سيدة كما حصلت ٥٦٩ ســـيدة منهن على قروض صـــغيرة، وحتى الآن تم تدشـــين ٥٧ مدرســـة فى ٧ محافظات ومن المستهدف تدشين ١٣٠٠ مركز مجتمعي خلال عام ٢٠٢١.

التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف"

من خلال التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيســـيف" تم تدعيم جهود الحكومة فى تحقيق التنمية المســـتدامة، لاســـيما الأهداف المتعلقة بالصـــحة والرفاه ودعم المرأة وتوفير فرص التعليم ودعم الســـياســـات الســـليمة لتنشـــئة الأطفال، من خلال تمويلات لبرامج تعـاون بقيمـة ١٠٣ مليون دولار خلال الفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٠، فى عدة مجالات هامة من بينها الحماية الاجتماعية والصـــحية للطفل والمرأة، ودعم فرص التعليم والتغذية السليمة، وذلك ضمن الإطار الاستراتيجى للشراكة مع الأمم المتحدة الذى يمتد حتى عام ٢٠٢٢.

ويدخل مكون "تمكين المرأة" كمحور رئيســى فى الإطار الاســتراتيجى للشــراكة بين جمهورية مصـــر العربية والأمم المتحدة ٢٠٢٢/٢٠١٨، ونتيجة الاجتماعات التى تمت خلال العام الماضـى فى إطار لجنة التيسير الخاصـة بالإطار الاستراتيجى للشراكة مع الأمم المتحدة فإن الميزانية المتوقعة لتمويل مشروعات تمكين المرأة خلال ٢٠٢١ تبلغ نحو ٤٨ مليون دولار.[٣٩]

(٣٩) Vanessa, Griffin, Women Development and Empowerment: A pacific Feminist Perspective, Asian and Pacific Development Center, Kuala Lumpur,1987.

خطوات تعزيز التوعية الخاصة ببرامج تنظيم الأسرة

تم إطلاق "المسابقة الشبابية لمشروع تعزيز برنامج تنظيم الأسرة فى مصر" وذلك ضمن مبادرة "تحسين النتائج الصحية للسكان" الموقع فى وقت سابق مع وكالة أمريكية تنموية بقيمة ٣١ مليون دولار، تستهدف المسابقة تشكيل أفضل حملات التوعية المتعلقة بتنظيم الأسرة وخدمات الصحة الإنجابية، من المقرر أن تصل حملات التوعية إلى ٩ محافظات فى صعيد مصر، وسيتم تزويد جميع الطلاب المشاركين بورش عمل لبناء القدرات الفنية وغير الفنية والبحوث الميدانية والتوعية والتدريب والدعم المستمر.

٣- شراكات وبرامج دعم دولية

احتلت المنطقة المرتبة الأخيرة في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين لعام ٢٠١٧. عند المقارنة بعام ٢٠٠٦، لوحظت أعلى التحسّنات في المؤشر الفرعي للتحصيل التعليمي، بينما حظت المؤشرات الفرعية للمشاركة والفرص الاقتصادية والتمكين السياسي بأدنى التحسّنات. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا يشارك سوى 20.5% من النساء في القوى العاملة(٤٠).وتشير التقديرات إلى أن 33% من النساء في المنطقة يشاركن في العمالة الهشة مقارنةً بنسبة 23% للرجال. وتُمثَّل المرأة تمثيلًا زائدًا في المهن ذات الأجور المتدنية، بينما يوجد عدد قليل جدًا من النساء في المناصب العليا في المنطقة.

إن التمكين الاقتصادي للمرأة – قدرتها على النجاح والتقدم اقتصاديًا وامتلاكها الصلاحيات لصنع القرارات الاقتصادية واتخاذ إجراءات بشأنها – هو حق إنساني أساسي. صدّقت جميع دول المنطقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). ومع ذلك، فقد سجّلت ٧ بلدان تحفظات على المادة ١٥ (المتعلقة بالمساواة في حقوق المرأة في إبرام العقود وإدارة الممتلكات) و١١ بلدًا على المادة ١٦ (المتعلقة بحق المرأة المتزوجة في حيازة الممتلكات وإدارتها والتصرف فيها على قدم

(٤٠)البنك الدولي (٢٠١٨). التوقعات الاقتصادية العالمية لعام ٢٠١٨: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المساواة مع الرجل). ينعكس ذلك سلبًا على التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة لأنه يؤثر على وصول المرأة على قدم المساواة إلى الموارد.

التمكين الاقتصادي للمرأة هو إحدى الركائز الأساسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. يُعدّ توسيع الفرص الاقتصادية أمام المرأة أمرًا مهمًا لأنه عامل حاسم في تمكين المرأة. يجري تنفيذ جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن التمكين الاقتصادي في سياق حقوق المرأة والعمل، والعدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة الشاملة التي تشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

مجالات العمل والبرامج

تسترشد ولاية الأمم المتحدة المحددة بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة بمجموعة من المعايير الدولية والأطر المعيارية، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)؛ و إعلان ومنهاج عمل بيجين (١٩٩٥)؛ والنتائج ذات الصلة للجنة وضع المرأة (CSW) بما في ذلك القرار ٤/٥٤ لعام ٢٠١٠ بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة؛ و الاتفاقيات بشأن المساواة بين الجنسين لمنظمة العمل الدولية. تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة اعتماد مبادئ تمكين المرأة (WEPs) كأداة رئيسية لتنفيذ هذه القواعد والمعايير.

تُشير الأدلة إلى إسهام المساواة بين الجنسين بشكل كبير في النهوض باقتصادات المجتمعات والتنمية المستدامة، مما يضمن حياةً أفضل للنساء والرجال والمجتمع ككل. تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على دعم جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة. وبالتعاون مع شركائها، تصمّم هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتنفذ برامج تهدف إلى دعم النساء للحصول على دخل أعلى، وتحسين الوصول إلى الموارد والتحكم فيها، وزيادة الأمن، بما في ذلك الحماية من العنف. وتتماشى هذه الجهود مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧، وعلى وجه الخصوص مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يدعو الدول الأعضاء في

الأمم المتحدة إلى "منح المرأة حقوقًا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك في الوصول إلى الملكية والتحكم في الأراضي وغيرها من أشكال الملكية، والخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية" والهدف ٨ بشأن "تعزيز النمو الاقتصادي المتواصل والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمُنتجة، والعمل اللائق للجميع".

في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة، يعمل المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية مع شركائه من أجل تحقيق جملة أمور، من بينها:

- توفير دعم سياساتي للحكومات لترجمة مستهدفات أهداف التنمية المستدامة إلى السياق الإقليمي والمحلي؛
- تعزيز السياسات القائمة على الأدلة المراعية للنوع الاجتماعي من خلال إشراك الشبكة الاقتصادية للمرأة العربية "خديجة"، وهي منبر للدعوة ونشر المعرفة تحت مظلة جامعة الدول العربية؛
- تعزيز قدرة المجتمع المدني على الدخول في حوار مع الحكومات بشأن ضمان أن تكون القوانين والسياسات ذات الصلة مُراعية للنوع الاجتماعي؛
- تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لتوفير خدمات مُراعية للنوع الاجتماعي فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي.
- تعزيز العمل اللائق والعمالة المُنتِجة من خلال معالجة الأسباب الهيكلية لعدم المساواة التي تواجهها المرأة – بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية.
- تعزيز روح ريادة الأعمال لدى النساء، وتخفيف الحواجز والمساهمة في تهيئة بيئة مواتية لتنمية روح ريادة الأعمال – بالاشتراك مع اليونيدو ومنظمة الأغذية والزراعة.
- تعزيز مبادئ تمكين المرأة (WEPs) والانخراط مع القطاع الخاص لتحسين وضع المرأة في الاقتصاد من أجل تحقيق نمو شامل ومستدام.

- تحدي الصور النمطية للجنسين، وزيادة الوعي والدعم للتصدي للتمييز القائم على النوع الاجتماعي على مستوى الفرد والأسرة والذي يعوق المرأة ويكرّس عدم المساواة بين الجنسين في المجتمع[41].

في جميع برامج التمكين الاقتصادي ، تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الوصول إلى النساء الأكثر احتياجًا، في كثير من الأحيان من خلال المشاركة مع المنظمات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني. وفي هذا السياق، تشمل الفئات المُهمّشة النساء الريفيات، وعاملات المنازل، وبعض النساء من المهاجرات وذوات المهارات المُتدنيّة. من خلال اعتماد نهج شامل للبرامج، تهدف هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى المساهمة في تأمين مستويات أعلى من الدخل، وتحسين الوصول إلى الموارد والتحكم فيها، وزيادة الأمن لجميع النساء، بما في ذلك الحماية من العنف(٤٢). تُشرِك هيئة الأمم المتحدة للمرأة مجتمعًا عالميًا مفتوحًا لتمكين المرأة اقتصاديًا على البوابة الإلكترونية .www.empowerwomen.org توفر بوابة المعرفة هذه الفرص لأعضائها للعثور على الموارد وأدوات التعلم ؛ والتواصل مع الخبراء؛ ومناقشة وتوليد أفكار جديدة؛ والدعوة إلى التمكين الاقتصادي للمرأة.

ثالثًا: العوائد والمكاسب

١- تحسين جودة الحياة

حظيت المرأة المصرية بمكتسبات فريدة وغير مسبوقة في عهد الجمهورية الجديدة، حيث حرصت الدولة المصرية على إطلاق الاستراتيجيات والمبادرات والبرامج المجتمعية الداعمة للمرأة، مما أسهم في بناء قدراتها وتمكينها سياسياً واقتصادياً

(٤١) Brynen, Rex (2000). A Very Political Economy: Peacebuilding and Foreign Aid in the West Bank and Gaza.Washinghton,D.C: United State Institute of Peace Press

(٤٢) التقرير السنوي للبنك الدولي لعام ٢٠١٦

واجتماعياً، وإدماجها كعنصر فاعل ورائد في خطط التنمية المستدامة، فضلاً عن الحفاظ على تلك المكتسبات من خلال وضع إطار تشريعي ومؤسسي داعم لحقوقها، مع الحرص على الارتقاء بدورها في شتى المجالات، وتعزيز قدرة المرأة على مواجهة التحديات[43] .

وتأتي المرأة هى المستفيد الرئيسى والأكبر من «حياة كريمة»، بالإضافة إلى إستفادتها من كل المشروعات التى تتم فى قرى المُبادرة الرئاسية مثلها مثل الرجل، بما يسهل عليها الحياة المعيشية ويخفف الأعباء التى كانت تتحملها، وأيضا دعمها على مستوى باقي المراكز بخلاف قرى حياة كريمة.

وبحسب تقريرا للمركز الإعلامي لمجلس الوزراء، أنه رصد مواصلة مصر تقدمها في عدد من المؤشرات الدولية المتعلقة بالمرأة، حيث تقدمت ٤٨ مركزاً بمؤشر التمكين السياسي للمرأة في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لتصل لأفضل مستوى له منذ ١٠ سنوات، حيث شغلت المركز ٧٨ عام ٢٠٢١ مقارنة بالمركز ١٢٦ عام ٢٠١١، كما تقدمت مصر ٧٠ مركزاً بمؤشر تمثيل المرأة في البرلمان، حيث شغلت المركز ٦٦ عام ٢٠٢١ مقارنة بالمركز ١٣٦ عام ٢٠٢٠، علاوة على تقدمها ٥ مراكز بمؤشر التعليم للمرأة في التقرير العالمى للفجوة بين الجنسين حيث شغلت المركز ١٠٥ عام ٢٠٢١، مقارنة بالمركز ١١٠ عام ٢٠١١.

فيما انعكس التمكين الاقتصادي للمرأة على خفض حجم البطالة بين الفتيات، والتي أصبحت تحصل على تمويلات من الجهات المعنية وتفتح مشروعات صغيرة منتجة. وبحسب بيانات الهيئة العامة للرقابة المالية، ارتفعت أرصدة التمويل متناهي

(٤٣) Mertus, J. and Helsing, J. 2004. "Introduction: Exploring the Intersection Between Human Rights and Conflict .In Human rights and conflict: Exploring the Links Between Rights,Law,and Peace-building.

الصغر الممنوح من الجمعيات والشركات إلى ٢٨.٩ مليار جنيه بنهاية شهر فبراير عام ٢٠٢٢، استفاد منه ٣.٦ مليون مستفيد، واستحوذت المرأة على نسبة متقدمة من عدد المستفيدين من هذا التمويل. كما اتخذت وزارة التنمية المحلية حزمة من الإجراءات لدعم دور المرأة من خلال المحليات بمختلف محافظات الجمهورية، في ضوء تنفيذ توجيهات الدولة بتمكين المرأة. وشهد قيادة تمكين المرأة ارتفاع في عدد أعضاء العنصر النسائي في مجالس إدارات الشركات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة إلى ٧١٥ كادر نسائى في ٢٠٢١ قفزاً من ٣٧٤ سيدة في عام ٢٠١٩ وبنسبة نمو تصل إلى ٩١٪، بينما قفزت نسبة تمثيل العنصر النسائى في مجالس إدارات الشركات المقيدة بالبورصة من ١٩١ سيدة في عام ٢٠١٩ إلى ٢٨٣ سيدة بنهاية عام ٢٠٢١، وبنسبة نمو قدرها٤٨٪[٤٤].

وأكد تقرير صادر عن وزارة التنمية المحلية في أبريل ٢٠٢٢، أنه من الخطوات التي تم اتخاذها لدعم المرأة والارتقاء بها في المحليات ما يلي:

– إقامة ٢٧٧ وحدة لدعم المرأة وإشراكها في عملية التنمية.

– دعم مبادرة أنتِ منتجة لتدريب السيدات على حرف يدوية مثل السجاد والمشغولات والملابس والخياطة.

– العمل على رفع مستوى معيشة السيدات وخاصة المعيلات عن طريق التدريب.

فتح المجال لتسويق منتجات الأسر خاصة السيدات من خلال منصة أيادى مصر.

– تسهيل إجراءات حصول المرأة على قروض ميسرة لإقامة مشروع أو التوسع فيه وتحسين دخل المرأة المعيلة.

فيما أظهرت البيانات أن الفترة من ٢٠١٦ وحتى نهاية ٢٠٢١، شهدت مضاعفة البنك المركزي لجهوده في تحقيق الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة، حيث أصدر العديد من القرارات والمبادرات لتحقيق هذا الهدف، منها قرار حوكمة مجالس إدارات البنوك والذي ألزم فيه البنوك بتواجد سيدتين على الاقل في مجلس إدارة

(٤٤) الهيئة العامة للرقابة المالية، تقرير الاستدامة السنوي ٢٠٢١.

كل بنك. وأسفرت تلك الإجراءات عن حدوث طفرة في تواجد المرأة بمجالس إدارات البنوك منذ عام ٢٠١٦ وحتى نهاية ٢٠٢١، بنسبة نمو بلغت ٦٧ %، كما ارتفع عدد المتعاملات من خلال القطاع المالي خلال تلك الفترة من ٥.٩ مليون سيدة إلى ١٦ مليون سيدة بنسبة نمو بلغت ١٧١٪. وازدادت أعداد السيدات اللاتي يستفدن من الخدمات المالية ويمتلكن حسابات إلى ١٦ مليون سيدة، حصلن على أكثر من ٤٥ مليون خدمة مالية متنوعة سواء بالبنوك أو البريد أو بطاقات مسبقة الدفع أو محافظ هاتف محمول، كما ارتفع عدد البطاقات البنكية التي تم إصدارها للمرأة إلى ١٥ مليون بطاقة، وقفز عدد محافظ الهاتف المحمول التي تمتلكها المرأة إلى ٧.٥ مليون محفظة.

كما يعمل البنك المركزي مع عدد من البنوك علي برنامج تحويلات المصريين العاملين بالخارج، والذي يستهدف حوالي ١.٥ مليون سيدة من خلال تلقيهن تحويلات بنكية على حساباتهن أو حوالات من ذويهم بالخارج. وأوَلى البنك المركزي، المرأة في الريف أهمية خاصة، حيث أطلق العديد من البرامج التي تستهدف المرأة في الريف والقرى المصرية . بهدف الارتقاء بمستوى معيشتها وتمكينها اقتصاديا ودمجها بالمنظومة المصرفية الرسمية للدولة، ورفع الوعي ونشر الثقافة المالية بين السيدات ومحو الأمية الرقمية لها، وتشجيعها على تبنّي مشروعات خاصة . منها برنامج مجموعات الادخار والإقراض الرقمي بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة، والذي يستهدف ٥٠٠ ألف سيدة في ريف وقرى مصر في ١٣ محافظة كمرحلة أولى. كما شارك البنك المركزي بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي والبنوك المصرية . في مشروع دعم وتمكين المزارعين وعائلاتهم في الريف، وشمل حتى الآن نحو ٥٠ ألف سيدة خلال الشهور الستة الماضية، بالإضافة إلى المشاركة في المبادرة الرئاسية القومية "حياة كريمة" بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. وتضمنت البرامج التي يشارك فيها البنك المركزي لدعم وتمكين المرأة في الريف المصري، برنامج التثقيف المالي للسيدات في الريف بالتعاون مع العديد من الجهات في الدولة منها المجلس القومي للمرأة ووزارة التضامن بجانب البنوك واتحاد التمويل متناهي الصغر وجهات أخرى في الدولة، وشمل البرنامج حتى الآن ٣٠٠ ألف سيدة.

ويعمل البنك المركزي المصري، حاليًا على برنامج رقمنه الإقراض متناهي الصغر لأكثر من ٢ مليون سيدة خلال عام، كما يعمل على برنامج لتدريب كوادر اتحاد التمويل متناهي الصغر والجمعيات الأهلية للقيام بعمليات التثقيف المالي للسيدات، كما أصدر البنك المركزي تعليمات رقابية خاصة بتعريف موحد للشركات المملوكة للمرأة أو المدارة من قبل المرأة لأغراض إحصائية، وهي الشركات التي تملكها المرأة او تشارك في ملكيتها.

٢- تمكين المرأة ودعم التنمية المستدامة

بدأ الاهتمام بموضوع تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين وعلاقتها بالتنمية المستدامة منذ الثمانينات، حيث اتجهت العديد من الدراسات التي تتعلق بالتنمية المستدامة وتمكين المرأة هذه الفترة بالربط بين مؤشرات المساواة النوعية ومؤشرات الاقتصاد الكلي مثل التجارة والنمو الاقتصادية بهدف بناء سياسات اقتصادية، وذلك بهدف بناء سياسات اقتصادية تراعي وتؤثر إيجابيا على قضايا المرأة.

فثمة ترابط وثيق بين التنمية المستدامة وتمكين المرأة؛ فالتنمية بحد ذاتها تحقيق للمرأة، بينما يؤدي تمكين المرأة إلى تغييرات في عملية صنع القرار من شأنها أن تؤثر في التنمية تأثيرا مباشرا. لكن، خلافاً لما يدّعيه بعض أكثر صناع السياسات تفاؤلا، ليس من المؤكد أن تتسبب دفعة واحدة في مجال حقوق المرأة في إطلاق النمو في حلقة تأثير إيجابي متبادل، يعزز فيها تمكين المرأة والتنمية أحدهاما للآخر، وتصبح المرأة في نهاية المطاف شريكا ندًّا في مجتمعات أكثر غنى.(٤٥)

وانطلاقا من أهمية دور المرأة في التنمية المستدامة جاء تمكين المرأة وتحقيق العدالة بين النوعين الرجال والنساء كجزء أساسي ومهم في أهداف التنمية المستدامة، حيث هدفت إلي تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع الإناث والفتيات، وذلك باعتبار

(٤٥) المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، دراسة استرشادية، منظمة المرأة العربية، ص ٢٠.

أن التمكين والمساواة ليس فقط حقا من حقوق الأنسان، وإنما يعتبرا ساسا من الأسس اللازمة والضرورية لإحلال الرخاء والسلام في العالم.

حيث أن التنمية المستدامة للمجتمع لا يمكن تحقيقها ألا بشراكة عادلة بين المرأة والرجل وتكون من خلالها النساء مشاركات في الخطط وبرامج التنمية المستدامة والتي تستفيد منها لتحقيق أهداف التنمية، ولذلك يجب التركيز على تنمية مهارات الرجال والنساء للمشاركة في تفعيل المؤسسات والعمل على تلبية الاجتياحات الاستراتيجية التي تدعم مشاركة المرأة والرجل في العمل، والعمل على تصميم مشاريع التنمية لرفع الوعي بين الرجال والنساء وسد الفجوة النوعية وبذلك يمكن تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.(٤٦)

تنمية المجتمع :

تعددت إسهامات علماء السياسة والاجتماع في تعريف المجتمع المدني ومقوماته وشروطه، وبطبيعة الحال وبقدر ما انطوى هذا التعدد على الكثير من التباين كان هناك عدد من القواسم المشتركة التي تشير في المقام الأخير من تحديده، وانتهت إلى أن الحكم بوجود المجتمع المدني مرهون بتوافر ثلاثة أركان:

١- هي التعددية التنظيمية أي تعدد التنظيمات القائمة على أساس المبادرة الخاصة والأهلية بكافة أشكالها.

٢- أما الركن الثاني فتمثل في الإستقلال عن الدولة بدرجة تمكن هذه التنظيمات من إدارة شئونها بقدر من الحرية والإستقلال مع الإقرار بأن هناك علاقة بين الإعتماد والتبادل بين الدولة وهذه المنظمات تقوم على أساس التداخل الطبيعي بين الشأن العام والخاص وأيضاً التكامل في توزيع الإختصاصات.

(٤٦) تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لجنة وضع المرأة الاستنتاجات المتفق عليها ٢٠١٦، ص٣٠.

٣- ويتحدد الركن الثالث في توافر قيم وأعراف داخل هذا المجتمع تقوم على احترام كل الشركاء في الوطن والإقرار لهم والتمتع بكافة حقوقهم بغض النظر عن إختلافاتهم سواء كانت دينية أو سياسية والإفتقار لعنصر من هذه العناصر الثلاثة يلقى بشكوك على حقيقة مدى وجود المجتمع المدني من عدمه(٤٧). والمجتمع المدني بناء يقوم على ثلاثة أسس، الأساس المادي، والأساس القانوني والسياسي، والأساس الأخلاقي والثقافي.

مركز تنمية مهارات المرأة

بدأ المركز نشـاطه في ٢٠٠١ بموجب اتفاقية التعاون الموقعة مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ثم أصبح المركز تحت الإشراف الكامل للمجلس منذ سبتمبر ٢٠٠٥.

يهدف المركز إلى تمكين المرأة والشـــباب ذاتياً من اجل التوظيف الأمثل لقدراتهم والنهوض بمجتمعاتهم من خلال[48]:

١. تهيئة البيئة المناسبة والمشجعة للسيدات الراغبات للدخول في سوق العمل.
٢. إعداد كوادر متميزة ذات مهارات موائمة لسـوق العمل, و بناء شـخصـيات رائدة قادرة على خوض المنافسة.
٣. تأهيل المرأة والشـباب للدخول الى سـوق العمل والاسـتفادة من مهاراتهم وتنميتها من خلال برامج التأهيل والتطوير بالتعاون مع الشركاء والجهات المتخصصة.
٤. ربط مجالات التدريب بفرص التشغيل والموارد المتاحة لتحقيق أقصى استفادة.
٥. خلق شبكة للتواصل وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة.

---

(٤٧) أماني مسعود، نظريات التمكين وعلاقتها بالتنمية في العالم العربي، أعمال المؤتمر الثالث الباحثين بعنوان مستقبل مصر، ٢٠٠١، القاهرة.

(٤٨) Pathania, S. K. (2017) . Sustainable Development Goal: Gender Equality for Women'S Empowerment and Human Rights. International Journal of Research-GRANTHAALAYAH, 5(4)

٦. تعظيم الاســـتفادة من الخبرات المكتســـبة للمنظمات الحكومية والغير حكومية والشركاء.

٧. تشبيك السيدات الراغبات فى إقامة مشروعات صغيرة أو متوسطة مع الجهات التى تقدم خدمات تنمية الأعمال وكذلك مدهم بكافة المعلومات الخاصـــة بتنمية الأعمال.

٨. ربط وتشـــبيك مجموعات متجانســـةٍ من الســـيدات (Affinity groupsبطبيعة المسكن او النشاط الاقتصادي والانتاجي من اجل الخروج بمشروعات متكاملة.

أ- **خدمات المركز :**(٤٩)

تتنوع الخدمات التى يقدمها المركز مابين خدمات تدريبية وتســـويقية واستشارية

- **الخدمات التدريبية** تعمل على رفع القدرات والمهارات اللازمة لتحقيق النشـاط منها : (اساسيات ادارة المشروعات – تطوير المنتجات الحرفية – الدورات التأهيلية لدخول سوق العمل – الدورات المهارية المتخصصة في مجال الحاسب الالي.
- **الخدمات الاســـتشـــارية ..**يتم تقديم مثل هذه الخدمات من خلال برنامج "الارشاد السريع" حيث يتم الاستعانة بنخبة من المتخصصين في القطاعات المختلفة لتقديم الدعم الفني اللازم لتطوير المنتجات.
- **التشـبيك ..**انشـاء قاعدة بيانات تضـم الجهات والمؤسـسـات وأصـحاب المشروعات حتى نتمكن من تفعيله كبنك معلومات **قادر على الآتي:**

١. إدماج المرأة على مســـتوى الجمهورية في حلقة التنمية الاقتصـــادية من خلال تعريفها وتشـــبيكها بكل الخدمات التي تقدم من قبل الجهات المعنية بالتمكين الاقتصادي سواء جهات حكومية، قطاع خاص، مجتمع مدني أو خبراء.

(٤٩) مركز تنمية مهارات المرأة، المجلس القومي للمرأة، متاح على:
http://ncw.gov.eg/

٢. التواصل وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة بين السيدات صاحبات الاعمال، والجمعيات التي تعمل بالتنمية والجهات التي تخدم قطاع ريادة الاعمال.

- **الخدمات التسويقية:** يسعى المركز الى فتح قنوات تسويقية واتفاقات تجارية مع الجهات الحكومية والشركات المعنية من اجل مساعدة السيدات صاحبات الحرف اليدوية على تسويق منتجاتهن خاصة بالمحافظات البعيدة والنائية من خلال اشراكهم في المعارض ، تشبيكهم مع القطاعات التجارية وتسويق منتجاتهن الكترونياً من خلال سلسلة كتالوجات "المصرية.

ب- **الاعداد لمشروعات تنموية للتمكين الاقتصادي للمرأة ومنها:**

- محاربة الهجرة غير الشرعية من خلال خلق الفرص الاقتصادية بالمحافظات المصدرة للهجرة بدعم من بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي.
- تنمية المشروعات المتناهية الصغر من خلال تطوير الحرف بمحافظتي أسوان ومطروح / واحة سيوه بدعم من التعاون مع السفارة الصينية.

ج- **البرامج والمبادرات التى ينفذها المركز:**

- برنامج تطوير الحرف اليدوية "أدها وأدود :"يعمل هذا البرنامج على تطوير الحرف اليدوية على مستوى محافظات الجمهورية من خلال الاستعانة بعدد من المصممات صاحبات الخبرة لتطوير المنتجات التقليدية بتصميمات جديدة وعصرية مع الحفاظ على الطابع التراثي للحرف وتدريب السيدات على التصميمات الحديثة والعصرية لادخالها على منتجاتهن بما يناسب الذوق العام.

- برنامج الارشاد السريع :وهو برنامج يعتمد على عقد جلسات ارشادية في مجال ريادة الاعمال وتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال دعوة الخبراء في كل مجال بحيث يتم نقل الخبرات بطريقة تفاعيلية مباشرة بين الخبير والسيدات والشابات صاحبات الاعمال اللاتي يواجهن التحديات عن طريق طرح الاسئلة المختلفة وتلقى الاجابة عليها.

- برنامج "صـاحبات المشـروعات يمضـين قدماً : (GET Ahead) "يتم تنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع منظمة العمل الدولية بهدف التشجيع على تطوير المشروعات في أوسـاط النسـاء اللاتي يرغبن في تأسـيس مشـروعات صـغيرة أو لديهن بالفعل مشروعات قائمة.
- برنـامج "التثقيف المـالي : "ينفذ من خلال التعـاون مع منظمـة العمـل الـدوليـة من اجل خلق كوادر تعمل على توعية السيدات بالخدمات المالية المتاحة على مستوى الجمهورية وتعليمهن الادارة المالية لموازنتهن.
- برنامج" الدليل الاسـاسـي لبدء الاعمال الخاصـة :"بالتعاون مع المعهد المصـرفي المصري بهدف رفع قدرات السيدات صاحبات المشروعات المتناهية الصغر او من لديهن فكرة مشـــروع، وقد اتاح البرنامج فرصـــة لترتيب افكارهن وتحديد الخطوات الاولية التى يجب البدء فيها عند التخطيط لاي مشروع.
- تطوير المهارات التكنولوجية لخريجي الجامعات الحكومية من خلال التعاون مع مايكروسوفت مصر في تدشين مركز التطوير وريادة الاعمال المجتمعي "Social Innovation Hub"
- البرامج التدريبية التى تهدف الى رفع القدرات لدى الفتيات والســـيدات : حيث قام المركز بتنفيذ عدد من البرامج بالتعاون مع الجهات المتخصـصـة لبناء قدرات ودعم وتطوير مهارات التمكين الاقتصادي وريادة الاعمال لدى المرأة المصرية عن طريق تأهيليهن لسوق العمل على سبيل المثال (شـهادة الرخصـة الدولية لقيادة الاعمال IBDL - تطوير القدرات في مجال البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع شركة ميكروسوفت مصر – دورات التسويق الالكتروني وغيرها من البرامج التى تسـاعد المرأة المصـرية على ادارة مشـروعها الاقتصـادي بالكفاءة التى تؤهلها الى استمرار المشروع.

- التسـويق ... فتح قنوات تسـويقية للمشـروعات الصـغيرة من خلال الاشـتراك في المعارض والمؤتمرات بالاضـــافة الى التعاون مع القطاع الخاص وقطاع البنوك عبر اصـدار سـلاسـل كتالوج "المصـرية" لتسـويق منتجات السـيدات صـاحبات المشروعات إلكترونياً.

٣- ريادة محلية وقارية

دليل المرأة المصرية لريادة الأعمال

في إطار تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال أعدَّ المجلس القومي للمرأة، والمركز المصـري للدراسـات الاقتصـادية، والمعونة الكندية، دليل المرأة المصـرية لريادة الأعمال، بهدف تعزيز التمكين الاقتصـادي للمرأة المصـرية. وجرى إعداد الدليل باللغة العامية لتســهيل اســتيعاب المعلومات المتوافرة فيه. وشــارك المجلس القومي للمرأة في إعداد دورات تدريبية بخصـــوص الدليل بالتعاون مع المركز. ويهدف الدليل إلى بناء قدرات المرأة التي ترغب في بدء تأسـيس مشـروع لمسـاعدتها على توفير دخل مناسب، بالإضافة إلى مساعدة المرأة التي لديها مشروع بالفعل وترغب في توسيعه، أو التي تواجه مشـــكلات في تنفيذه من خلال تقديم النصـــح والتوجيهات من خلال هذا الدليل.

وينقسم الدليل إلى أربعة أجزاء رئيسية:

١. يتضـمن الأول منها كيفية الدخول في عالم الأعمال والمعلومات الأسـاسـية التي تحتاج إليها المرأة للدخول فيه.
٢. أما الجزء الثاني فيتضَـمن شـرحا لمراحل المشـروع والخدمات الخاصـة بكل منها، والبيانات المتعلقة بأماكن توفير هذه الخدمات.
٣. ويشمل الجزء الثالث شرحاً تفصيليا لخطوات تأسيس المشروع.
٤. ويتناول الجزء الرابع بنكا للمعلومات يشـمل أسـماء ووسـائل اتصـال جميع الجهات التي من الممكن أن تتعامل معها المرأة في مراحل المشروع.

ويوضح الجدول التالي نشاط جهاز المشروعات الصغيرةّ والمتوسطة ومتناهية الصغر في ما يتعلق بتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. وعلى عكس الهيئة العامة للرقابة المالية، ذهبت النسبة الأكبر من التمويل إلى المشروعات الخاصة بالذكور في جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. ويوضح الجدول أن معدل الإقراض في ازدياد خلال السنوات القليلة الماضية مقارنة بالأعوام ٢٠١٠، و٢٠١١، و٢٠١٢، وشهد العام ٢٠١٧ أكبر عدد، سواء من المشروعات الصغيرة أو المتناهية الصغر الخاصة بالمرأة. كما يوضح الجدول أن المشروعات المتناهية الصغر هي الأكثر استخداما بالنسبة للمرأة، إذ وصلت نسبة المشروعات المتناهية الصغر التي تمتلكها المرأة إلى ٤٨٪ مقابل ٥٢٪ للرجل. ولعل ذلك يرجع إلى سهولة تعامل المرأة مع مثل هذا النوع من المشروعات من ناحية سداد القروض. كما أن هذا النوع من المشروعات يخاطب الفئات الأكثر احتياجا الذين يستطيعون الوفاء بإلتزامات المشروعات الصغيرة.

جدول رقم (٢)

يوضح تطور نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ضمن نشاط جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

السنة	المشروعات الصغيرة				الإقراض متناهي الصغر			
	عدد المشروعات		المنصرف بالمليون		عدد المشروعات		المنصرف بالمليون	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
٢٠١٠	٦٧٨٧	٢٥٧٣	٤٧٧	١٢٩	٧٢١٦٨	٨٣٥٨٨	٢٩٨	٢١١
٢٠١١	١٣٢٨٢	٤٦٧٠	٩٩٩	٢٧٣	٦١٩٥١	٦٥٠٣٣	٢٧٩	١٩٣
٢٠١٢	١٣٤٨٥	٤٢٧٢	١٢٦٠	٢٥٩	٧٩١٢٢	٦٩٠٩٤	٤٠٠	٢٣١
٢٠١٣	٩٤٠٣	٣١٢٦	١٥٢٩	٢٥١	٩٧٧٩١	٦٧٤٨٧	٥٥٣	٣١١
٢٠١٤	١٢٥٣٠	٣٥١٦	١٧٣٩	٣٧٢.٣	٨٦٧١١	٧٥٥٦٠	٥٧٠.٨	٣٤٧.٨
٢٠١٥	١٤٩٥٤	٤٣٨٩	٢٥٧٠	٥٠٤.٣	١٠٤٨٧٠	٨٣٤٠٦	٩٠٠.٨	٥١٣.٢
٢٠١٦	١٢٢١٥	٤٨٤١	١٧٤٣	٤٨٤.٦	٩٦٨٠٧	٩٠٨١٤	٩٤٧	٥٩٠
٢٠١٧	١١٢٠٦	٤٩٥٥	٢٠٩٣	٧٢٢	١١٤٧٨١	١٢١٢١٦	١٣٣٣.٥	٩٣٥
٢٠١٨	١٢٠٧٧	٤٤٦٧	١٧٠٢	٦٤٧	١٢٠١٩٢	١١٤٣٣٩	١٨٩٠	١٢٣٧

*المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٩). الكتاب الإحصائي السنوي.

وتجدر الإشـــارة إلى أن بحث القوى العاملة من العام ٢٠٢٠ الصـــادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـاء، يشـير إلى أن عدد المشـتغلين ممن يعملون لحسـابهم قد بلغ ٥٢٧.٣ مليون مشـتغل منهم ١٧١.٣ مليون مشـتغل من الذكور، ونحو ٣٥٦ ألف مشتغلة من الإناث، بينما بلغ عدد المشتغلين الذين يعملون في مشروع سري دون أجر ٥٩٤.١ مليون مشـتغل منهم ٦٦٠ ألف مشـتغل من الذكور، ونحو ٩٣٤ ألف مشتغلة من الإناث.

وتشير تلك البيانات إلى زيادة كبيرة في نسبة النساء اللائي يعملن دون أجر، والتي عادة ما تكون ناتجة عن اعتبارات وعادات ثقافية تحتاج إلى مزيد من الجهد لرفع الوعي بشـــأن حق المرأة في الحصـــول على أجر مقابل عملها، حتى في المشـــروعات الأسرية.

شكل رقم (١)

يوضح نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل (٢٠١٠-٢٠٢٠) (%)

***المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي**

٤- نموذج يحتذى به عالميًا

مصر إحدى الدول الأعضاء، من خلال البنك المركزي المصري في " تحالف الشـمول المالي"، والذي يهدف إلى تشـجيع الدول الأعضـاء على تبني سـياسـات مالية شاملة في الدول النامية لمواجهة الفقر. ومصر من الدول التي تبنت إعلان "مايا مرسي"

الذي صدر في عام ٢٠١١ ليمثل الإطار العام الذي تضع من خلاله المؤسسات المالية أهدافا رئيسية للشمول المالي وتدمجها في السياسات الوطنية . ويهدف إعلان "مايا" إلى المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأممية، وبخاصة الهدف المتعلق بالحد من الفقر.

ويأتي الشمول المالي للمرأة على رأس أولويات الحكومة المصرية، سواء من خلال استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، أو من خلال الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ التي نصت على وضع آليات لتوسيع الشمول المالي ونفاذ المرأة للخدمات المالية المختلفة. وبالفعل، خلال السنوات القليلة الماضية بذل عديد من الجهود لتعزيز الشمول المالي للمرأة، كتوقيع مذكرة تفاهم بين البنك المركزي المصري والمجلس القومي للمرأة لتعزيز الشمول المالي من خلال رفع نسب الإدخار وتشجيع ريادة الأعمال للمرأة عن طريق رفع معدلات حصولها على الخدمات المالية، وبخاصة المصرفية، تحت مظلة الشمول المالي، وزيادة الوعي المالي من خلال نشر الثقافة المالية للمرأة خاصة بين طالبات المدارس والجامعات.

كما أطلق برنامج الإدخار والإقراض الرقمي الذي يهدف إلى استخدام المحفظة الإلكترونية على الهواتف المحمولة لخمس مجموعات ادخارية بواقع ٢٠ سيدة لكل مجموعة، بإجمالي ١٠٠ سيدة، كما أطلقت حملة إعلامية مخصصة للشمول المالي وزيادة المعرفة والثقافة المالية لتغيير الثقافة المجتمعية المغلوطة، استفادت منها نحو ١١٩١٧٠ سيدة حتى عام ٢٠١٩ ، بالإضافة إلى إطلاق المرحلة الأولى من برنامج لتدريب المدربين لرفع الوعي بالشمول المالي، استفادت منها قرابة ٨٨٣ سيدة ريفية في جميع محافظات مصر.

مشروع نساء مصريات: رائدات المستقبل(٥٠)

وهو أحد المشروعات القومية التي يتم تنفيذها على مستوى دولة مصر ودولة فرنسا حيث تم توقيع بروتكول المشروع بين الرئيس الفرنسي وبين رئيس الجمهورية عبد

(٥٠) المجلس القومي للمرأة/http://ncw.gov.eg

الفتاح السيسي، ويقوم المجلس القومي للمرأة بالإشراف على تنفيذه. ويهدف المشروع إلى التنمية الاقتصادية في مصر من خلال تمكين المرأة في المجال الاجتماعي والاقتصادي، وتحقيق المساواة المهنية بالتعليم والتدريب المهني والتقني للنساء الشابات قاطني العشوائيات والأحياء المحرومة بما يتيح لهن الالتحاق بسوق العمل والوصول إلى وظائف لائقة، فضلا عن تحقيق بيئة عمل آمنة ودامجة للشابات في مصر. ويوفر المشروع فرصة تدريبية يعقبها توظيف للفتيات.

انتهى العمل بالمرحلة الأولى من المشروع وانطلقت المرحلة الثانية في فبراير ٢٠٢٠ ولمدة عام ونصف، وتستهدف بناء قدرات مجموعة من الفتيات من القاهرة الكبرى وبورسعيد والأقصر وتعزيز وصولهن لفرص عمل كريمة سواء بالتوظيف أو إقامة مشروعات صغيرة. كما ستتضمن المرحلة العمل بالتوازي مع القطاع الخاص سعياً وراء ضمان مساهمة القطاع الخاص والشركات الخاصة في توفير بيئة عمل داعمة للنساء من خلال بناء قدراتهم حتى يتبنوا سياسات وممارسات جديدة للنوع الاجتماعي .(٥١)

أهم الإنجازات

- **المرحلة الأولى** :تدريب (450) فتاة حول المهارات الحياتية والتوظيف والتوعية بالقضايا الإنسانية، وحقوق المرأة، والمساواة المهنية، ومهارات استخدام الكمبيوتر، واللغات الأجنبية.. كما أجريت معهن مقابلات شخصية نتج عنها توفير (٣٤) فرصة عمل في شركات فرنسية ودولية عاملة في مصر.
- **المرحلة الثانية** :جاري العمل على تنفيذ أنشطتها.

(٥١) نسرين وحيد سليمان، دور التمكين الاقتصادي للمرأة في مواجهة مشكلة الفقر، رسالة ماجستير، قسن اجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١٤، ص٤٠.

شراكة بين :السفارة الفرنسية بمصر، ومؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الوكالة الفرنسية للتنمية، هيئة بلان انترناشونال إيجيبت، شركة توتال، شركة لوريال، شركة سان جوبان، بنك كريدي أجريكول، شركة أورانج، فنادق أكور.

النتائج:

١- أحرزت مصر تقدمًا في دعم تمكين المرأة اقتصاديًا، من خلال تيسير بدء الأعمال التجارية للمرأة وإدارتها وتعزيز القوانين والتشريعات، بشأن المعاش التقاعدي للسيدات.

٢- التحسن المستمر لترتيب مصر في المؤشرات الدولية يعكس الإجراءات المتسقة والمتتالية التي تتخذها الحكومة لدعم قضايا تمكين المرأة في إطار الاستراتيجية الوطنية لعام ٢٠٣٠، وتحقيق تمكينها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

٣- وصف البنك الدولي، مصر؛ بأنها تحصل على درجة مثالية في شأن التمكين الاقتصادي للمرأة.

٤- تيسير حصول المرأة على الائتمان دون تمييز على أساس النوع، من خلال الإجراءات التي يصدرها البنك المركزي، لتعميم الشمول المالي ومحو الأمية المالية.

٥- التمكين الاقتصادي للمرأة عامل رئيس في تسريع بلوغ أهداف التنمية المستدامة، لأن الاستثمار في المرأة سيرفع من معدلات المساهمة الاقتصادية لهن.

التوصيات:

١- تغيير ثقافة المجتمع نحو المرأة من خلال منع كافة أوجه الإساءة التي توجه للمرأة المصرية وتصحيح الصورة الذهنية التي تشكلها وسائل الإعلام عن المرأة المصرية.

٢- تبني كافة فئات المجتمع لتمكين المرأة كمسؤولية جماعية، وتشجيع المشاركة في تحقيقها وخاصة من قبل الرجال والشبان.

٣- مساندة المرأة في الحصول على حقوقها القانونية كاملة ودون إبطاء، مع إعطاء اهتمام خاص للمرأة المهمشة والفقيرة والمعاقة، وتعديل قوانين الأحوال الشخصية بالصورة التي تضمن حصولها على حقوقها وتعظم فرص زيادة الترابط الأسري.

٤- تجديد الخطاب الديني فيما يتعلق بدور المرأة في المجال العام وأهليتها لتقلد المناصب العامة، وذلك في إطار تحديث الخطاب الديني وجعله أكثر استجابةً لمتطلبات العصر.

٥- تنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل أمامها، وزيادة مشاركتها في قوة العمل، وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيف النساء في كافة القطاعات بما في ذلك في القطاع الخاص، وفي ريادة الأعمال، وفي تقلد المناصب الرئيسية في الهيئات العامة والشركات الخاصة وخلق بيئة صديقة للمرأة.

٦- يُعدّ توسيع الفرص الاقتصادية أمام المرأة أمرًا مهمًا لأنه عامل حاسم في تمكين المرأة.

٧- تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لتوفير خدمات مُراعية للنوع الاجتماعي فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي.

٨- تعزيز العمل اللائق والعمالة المُنتِجة من خلال معالجة الأسباب الهيكلية لعدم المساواة التي تواجهها المرأة – بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية.

٩- تعزيز روح ريادة الأعمال لدى النســـاء، وتخفيف الحواجز والمســـاهمة في تهيئة بيئة مواتية لتنمية روح ريادة الأعمال – بالاشتراك مع اليونيدو ومنظمة الأغذية والزراعة.

١٠- تعزيز مبادئ تمكين المرأة والانخراط مع القطاع الخاص لتحســين وضـــع المرأة في الاقتصاد من أجل تحقيق نمو شامل ومستدام.

١١- تحدي الصــور النمطية للجنســين، وزيادة الوعي والدعم للتصــدي للتمييز القائم على النوع الاجتماعي على مســتوى الفرد والأســرة والذي يعوق المرأة ويكرّس عدم المساواة بين الجنسين في المجتمع.

المصادر العلمية

١. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ،(بدون تاريخ نشـــر)، نحو تفعيل برامج التمكين الاقتصـــادي للمرأة في المناطق الريفية: توصـــيات من واقع تجربة "نقدر نشارك".

٢. الأحمد وســيم حســام الدين. (٢٠١٦). التمكين الســياســي للمرأة العربية. الرياض. مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة.

٣. البنك الدولي (٢٠١٨). التوقعات الاقتصــادية العالمية لعام ٢٠١٨: الشـرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٤. التقرير السنوي للبنك الدولي لعام ٢٠١٦

٥. الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء لعام ٢٠٠٦.

٦. العزبي، محمد إبراهيم، المشاركة الشعبية في المجتمع المحلي، دراسات في التنمية الريفية، مركز الدراسات العلمية، الإسكندرية(١٩٩٩).

٧. أمل مسعود محمود سالم، محددات تمكين المرأة المعيلة بمحافظة الفيوم، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الفيوم(٢٠١٣).

٨. كاترين إيلبورغ؛ وآخرون، المرأة والعمل والاقتصاد: مكاسب الاقتصاد الكلي من مساواة الجنسين، مذكرة مناقشات خبراء صندوق النقد الدولي، إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة وإدارة شؤون المالية العامة، ٢٠١٣.

٩. سهام صالح كعكي، واقع المرأة العربية في الإدارة وسبل النهوض بها، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العربي الثاني في الإدارة القيادية الإبداعية في مواجهة التحديات المعاصرة للإدارة العربية، المنظمة العربية للتربية والتعليم، القاهرة(٢٠٠١).

١٠. نشوى توفيق ثابت، تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية : دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس،(٢٠٠٤).

١١. الهادي، حامد، المرأة والجمعيات الأهلية بين التهميش والتمكين: دراسة ميدانية في قرية الغار بالشرقية، العولمة وقضايا المرأة والعمل، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، التمكين كمفهوم إداري معاصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة (٢٠٠٣).

١٢. الوليلى، شيماء محمد تيمور أحمد على: تمكين المرأة من تولى المناصب القيادية فى المجتمع المصرى، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الأسكندرية(٢٠١٥).

١٣. النجار، سبيكة، الرؤية الأهلية لإستراتيجية التنمية، ندوة المرأة والتنمية، مركز معلومات المرأة والطفل من ٨-٩ نوفمبر، المنامة، البحرين(١٩٩٧).

١٤. سلوى شعراوي، نحو تمكين المرأة العربية في مراكز السلطة وإتخاذ القرار، أعمال المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية، المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٠، القاهرة.

١٥. أماني مسعود، نظريات التمكين وعلاقتها بالتنمية في العالم العربي، أعمال المؤتمر الثالث الباحثين بعنوان مستقبل مصر، ٢٠٠١، القاهرة.

١٦. علي عبد القادر، التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد (٢٢)، فبراير، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٧.
١٧. قصـــي عبد الخالق الزركوس النعيمي ، معوقات تمكين المرأة في قيادة الأعمال الإدارية، مجلة آفاق العلوم، العدد ١٣، المجلد ٤، ٢٠١٨.
١٨. دوفلو، إســـتر، تمكين المرأة والتنمية الاقتصـــادية، المركز العربي للأبحاث ودراســـة الســـياســـات، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، مجلد ٢، العدد ٥، ٢٠١٣.
١٩. ملك زعلوك، المرأة العاملة والتمكين في ريف الدلتا: دراســـة حالة قرية أخطاب، أعمال مؤتمر القرية المصـــرية، ١-١٢ أبريل ١٩٩٦، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة.
٢٠. رياض بن جليلي، تمكين المرأة من أجل التنمية، جسـر التنمية، العدد ٩٩، يناير، السنة العاشرة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٠١١.
٢١. مجموعة البنك الدولي، دراسة عن تمكين المرأة، مايو ٢٠١٨.
٢٢. يمن الحماقي، أسس إدماج النوع الاجتماعي في سباق التنمية في المجالات المرتبطة بالفرص، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٦.
٢٣. كاميليا محمد حلمي، مفهوم مصـطلح تمكين المرأة في منشـأة، ورقة مقدمة في ورشـــة عمل حول دور المرأة في العمل الخيري والتطوعي، الكويت، ١٥/١٦ سبتمبر ٢٠١٢، متاح على
http://iicwc.org/langa/iicwc.php?id=1038
٢٤. هالة صقر، شحاته عبد الله، "التمكين الاقتصادي للمرأة: المعوقات والحلول المقترحة"، مركز البحوث الاجتماعية بالقاهرة، البرنامج البحثي حول عمل المرأة والعمل-أوراق سياسات الجامعة الأمريكية بالقاهرة، نوفمبر ٢٠٠٩.
٢٥. كبيرماتو، تمكين المرأة في أفريقيا والعالم العربي: الاســـتحقاقات والفرص والتحديات، قسم العلوم السياسية، جامعة أبوجا، ٢٠١١.

٢٦. منى عبدالعال سيد دسوقي، سياسات التمكين الاقتصادي وتفعيل مشاركة المرأة في مجال المشـــروعات الصـــغيرة، الإدارة العامة للتخطيط، المجلس القومي للمرأة، ٢٠١٢.

٢٧. مروة طنطاوى متولى عبد الله، مظاهر التمييز ضـــد المرأة الريفية فى محافظة الشرقية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق(٢٠١٦).

٢٨. مصطفى كامل السيد، رشا منصور، النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، منظمة المرأة العربية، ٢٠١٠.

٢٩. نسرين وحيد سليمان، دور التمكين الاقتصادي للمرأة في مواجهة مشكلة الفقر، رسالة ماجستير، قسن اجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١٤.

المصادر الأجنبية:

30. Aladuwake Seela (2003): Credit Programs, Poverty Alleviation And Women,s Empowerment ,Acase Study,From Srilanka, West Virginia University, P220, Dissertation Abstracts.

31. Elezaby, Mohamed (1985): Impact of Situational and Orientaional Factors Contribution to Community Field Structure, Ph. D.Dissertation, Aiwa State University, Ames, Aiwa,USA.

32. Varghese. T. (2011): Woman Empowerment in Aman study based on woman.

33. Molhotra et al (2006): Measuring Women 's Emporment AS aVariable in International Development, paper.

34.

35. Mallcom, Pagne, Modern Social Work Theory, A critical Introduction, LTD, 1997.

36. Robert, Adamsk, Social Work and Empowerment, Third Edition China. Palgrave, Macmillan,2003.

37. Prepared for The World Bank work Shop On Poverty An Gender New Perspectivs ,Final Version.
38. Abrevaya, Jason. 2009. “are there missing girls in the united states? Evidence from birth data”. American economic journal: applied economics 1 (2): 1-34.
39. Turner, Jonathan, The Structure of Sociological Theory, Third Edition, The Dorsey Press, Homewood, IIIinoise,1982.
40. Ali, rabia, jishnu das, Damien de walque, Kenneth l. leonard, mattias lundberg, and david peters, 2011. “Patterns of health care interactions in seven low and middle-income countries’. Background
41. Beneria, Lourdes. 1995. “toward a greater integration of gender in economics’ in world development 23:11, pp.1839-1850.
42. Boserup, e. 1970. Women’s role in economic development. St. Martin’s press. New York.
43. Collier, p.1988, “the impact of adjustment on women” in World Bank. Analysis plans for understanding the social dimensions of adjustment, pp.149-163. World bank, Washington DC.
44. Turner, Jonathan (1982): The Structure of Sociological Theory, Third Edition,. The Dorsey Press, Homewood, IIIinoise.
45. Vanessa, Griffin, Women Development and Empowerment: A pacific Feminist Perspective, Asian and Pacific Development Center, Kuala Lumpur,1987
46. Brynen, Rex (2000). A Very Political Economy: Peacebuilding and Foreign Aid in the West Bank and Gaza.Washinghton,D.C: United State Institute of Peace Press.
47. Mertus, J. and Helsing, J. 2004. “Introduction: Exploring the Intersection Between Human Rights and Conflict .In Human rights and conflict: Exploring the Links Between Rights,Law,and Peace-building.

48. Lohani, M., & Aburaida, L. (2017). Women empowerment: A key to
49. sustainable development. The Social Ion, 6(2), 26-29.
50. Pathania, S. K. (2017) . Sustainable Development Goal: Gender
51. Equality for Women'S Empowerment and Human Rights.
52. International Journal of Research-GRANTHAALAYAH, 5(4)

المصادر الإلكترونية

53. http://62.193.81.195/EGYHDR/docs/darb/cgyhdrstatus.asp%#Women
54. http://hawa.6rb.com/viw-3049-6-23-htm1.
55. http://ncw.gov.eg/المجلس القومي للمرأة
56. http://www.newegypt.com/arabic/conf_papers/economics/4th_conf_economics_sahar_Nasr.doc
57. https://gate.ahram.org.eg/News/2614221.aspx